



إعادة بناء التمثيل السياسي في سوريا

مقاربة بين النظام الانتخابي السوري وفكرة المجمعات الانتخابية الأميركية

الحالة السورية نموذجاً

إعداد / أ. صالح صالح

وحدة الدراسات والسياسات - ماري

المقدمة

تشهد التجربة السياسية السورية منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات جذرية في بنيتها الدستورية والإدارية، فرضتها تداعيات الثورة السورية والتهجير الواسع الذي طال ما يزيد عن ثلث الشعب السوري. فقد وجدت الدولة الجديدة نفسها أمام معضلة معقدة تتمثل في ضرورة إعادة بناء مؤسساتها التمثيلية في ظل تفكك البنية الاجتماعية وتعدد مناطق السيطرة وغياب الاستقرار الأمني والسياسي. وفي هذا الإطار، برزت الانتخابات التشريعية بوصفها إحدى الأدوات المركزية لإعادة إنتاج الشرعية السياسية وإظهار صورة الاستمرارية المؤسسية، رغم الانقسامات الحادة في المجتمع والشتات الواسع خارج الحدود.

لقد جاءت هذه الانتخابات ضمن ظروف غير مسبوقة، دفعت صانعي القرار إلى البحث عن نموذج انتخابي يوازن بين متطلبات التمثيل الشعبي وضرورات الضبط السياسي والأمني، فكان الاقتباس الجزئي من فكرة "المجمعات الانتخابية" الأميركية إحدى الصيغ المطروحة لمعالجة إشكالية غياب الناخبين والمهجرين وصعوبة إجراء اقتراع شامل مباشر. فالنظام الأميركي، رغم اختلافه البنيوي والسياسي، وفّر نموذجًا قابلاً للتأمل في كيفية تحقيق التمثيل غير المباشر وتجاوز العوائق الجغرافية والديموغرافية، وهو ما أثار نقاشًا واسعًا حول مدى قابلية هذا المنطق للتطبيق في السياق السوري.

تزداد أهمية هذا البحث بالنظر إلى أن دراسة النظام الانتخابي السوري لا يمكن فصلها عن السياق العام للأنظمة السياسية العربية التي شهدت منذ عام 2011 تحولات كبرى في أعقاب موجات "الربيع العربي"، إذ مثّلت الانتخابات في تونس ومصر واليمن وغيرها محاولات لإعادة تأسيس الشرعية عبر صناديق الاقتراع، لكنها كشفت في الوقت ذاته هشاشة البنى السياسية وغياب الاستقرار المؤسسي. ومن ثم فإن المقاربة بين التجربة السورية والنموذج الأميركي، مع استحضار التجارب العربية الأخرى، تتيح قراءة أكثر عمقًا لديناميات إعادة إنتاج السلطة في ظل أزمات مركبة من النزاع والتهجير وإعادة التشكل الوطني.

في هذا السياق يطرح البحث سؤاله المركزي: كيف حاولت الدولة السورية معالجة إشكالية التمثيل الانتخابي في ظل التهجير والانقسام الداخلي، وما مدى تأثير بنيتها الانتخابية بفكرة المجمعات الانتخابية الأميركية؟

ومن هذا السؤال تتفرع تساؤلات فرعية:

ما الأسس الدستورية والقانونية التي قامت عليها الانتخابات التشريعية السورية؟

وما أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين السوري والأميركي في فلسفة التمثيل وآلياته؟

وكيف انعكست ظروف التهجير وضعف البنية المؤسسية على عدالة ونزاهة العملية الانتخابية؟

وما الدروس الممكن استخلاصها من تجارب الانتخابات في دول الربيع العربي؟

يهدف هذا البحث إلى تحليل البنية النظرية والقانونية للنظام الانتخابي السوري في ضوء التحولات الراهنة، وبيان مبررات استلزام النموذج الأميركي، وتقويم مدى توافق هذه المقاربة مع الواقع الاجتماعي والسياسي السوري. كما يسعى إلى استكشاف حدود الإصلاح الممكن في النظام الانتخابي، بما يضمن تمثيل الفئات المهمشة والشباب والنساء والمهجرين، ويؤسس لعملية سياسية أكثر شمولاً واستقراراً.

وقد تمت مناقشة هذه القضايا عبر ثلاثة مباحث رئيسية:

أولاً: الإطار النظري والتشريعي للنظم الانتخابية، مع تحليل الأساس القانوني للانتخابات السورية والنموذج الأميركي.

ثانياً: السياق السياسي والاجتماعي للانتخابات السورية ومقاربتها بالنموذج الأميركي، في ضوء ظروف التهجير وتجارب الربيع العربي.

ثالثاً: التحديات والآفاق المستقبلية للنظام الانتخابي السوري، من حيث الثغرات
البنوية وإمكانات الإصلاح وإعادة بناء الشرعية التمثيلية..

أولاً: الإطار النظري والتشريعي للنظم الانتخابية

1- مفهوم النظم الانتخابية ووظائفها:

النظام الانتخابي يُعدّ الركيزة المؤسسية التي تُبنى عليها شرعية الحكم في الدولة الحديثة، إذ يمثل الإطار القانوني والإجرائي الذي تُترجم من خلاله إرادة الناخبين إلى تمثيل سياسي فعلي داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية. ويمكن تعريف النظم الانتخابية بأنها مجموعة القواعد والآليات التي تضبط عملية اختيار ممثلي الشعب، وتحدّد بدقة من يملك حق الاقتراع، ومن يحق له الترشّح، وكيف تُحتسب الأصوات وتوزّع المقاعد البرلمانية أو المناصب العامة تبعاً للنتائج. وبهذا المعنى، لا يقتصر النظام الانتخابي على كونه إجراءً تقنياً لتنظيم التصويت، بل هو في جوهره منظومة متكاملة تسعى إلى تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية وترسيخ مفهوم الشرعية السياسية¹.

تؤدي النظم الانتخابية وظائف متعددة تتجاوز مجرد تحديد نتائج الاقتراع، فهي الأداة التي تُجسّد من خلالها سيادة الشعب في النظم الديمقراطية، وتُتيح للمواطنين ممارسة حقهم في اختيار الحكّام ومحاسبتهم على أدائهم. ومن ثمّ تشكّل الانتخابات وسيلة لتجديد الشرعية الدستورية للنظام السياسي، وتعبيراً دورياً عن الرضا أو السخط الشعبي على السياسات العامة، بما يسهم في استقرار النظام ويحد من احتمالات اللجوء إلى العنف أو التمرد. فكلما كانت العملية الانتخابية نزيهة وشفافة، ازداد شعور المواطنين بالثقة في الدولة ومؤسساتها، وتراجعت النزعات الاحتجاجية الخارجة عن الأطر القانونية².

من الناحية السياسية، تمثل النظم الانتخابية قناةً أساسية لتنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة؛ فهي تتيح تداول النخبة الحاكمة وتدوير مراكز السلطة عبر

¹ "Overview —." Aceproject.org, 2019, aceproject.org/ace-en/topics/es/introduction/es10#:~:text=The%20term%20%E2%80%99Electoral%20systems%E2%80%99D%20is,hold%20the%20positions%20in%20dispute.

² "Electoral Systems Affect Legitimacy Gaps and Affective Polarization." New America, 2019, www.newamerica.org/political-reform/reports/electoral-systems-affect-legitimacy-gaps-and-affective-polarization/.

صناديق الاقتراع، بما يضمن استمرارية النظام دون اللجوء إلى القسر أو الإقصاء. أما من الناحية القانونية، فإنها تقوم على بنية تشريعية تُرسّخ مبدأ المساواة في الحقوق السياسية، وتكفل عدالة المنافسة بين المرشحين من خلال قواعد دستورية واضحة تنظم إجراءات الترشح والاقتراع وإعلان النتائج والطعن فيها.

وعلى الصعيد المؤسسي، تمثل الانتخابات الدورية آلية للمساءلة والمراقبة السياسية، إذ تُجبر القائمين على السلطة على تقديم كشف حساب عن أدائهم أمام جمهور الناخبين، ما يخلق حلقة رقابية مستمرة بين الحاكم والمحكوم. كما تسهم النظم الانتخابية الفعالة في تعزيز الاندماج الوطني عبر تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية والجهوية، بما فيها الأقليات والنساء والشباب، وهو ما يجعلها أداة مركزية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة الحديثة³.

2- النماذج الكبرى للأنظمة الانتخابية:

أ. النظام الأكثرّي:

يقوم النظام الأكثرّي - أو ما يُعرف بنظام الفائز بالأكثر (First-Past-The-Post) - على مبدأ التنافس الفردي داخل دوائر انتخابية محددة، بحيث يُقسّم الإقليم أو الدولة إلى عدد من الدوائر، يتنافس في كل منها مرشحون مستقلون أو ممثلون عن أحزاب سياسية مختلفة، ويفوز بالمقعد المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، سواء كانت أغلبية مطلقة (تجاوز نصف الأصوات الصحيحة) أو أغلبية نسبية (تفوق عددي على منافسيه دون شرط تجاوز النصف)⁴. ويُعد هذا النظام من أقدم النماذج الانتخابية في العالم، حيث اعتمدته دول

³ Webb, Paul David, and Roger Gibbins. "Election | History, Polls, Results, Date, & Facts." Encyclopedia Britannica, 26 July 1999, www.britannica.com/topic/election-political-science/Functions-of-elections

⁴ Vivek. "First Past the Post vs. Proportional Representation: A Comparative Analysis." User's Blog, vajiramandravi, 27 Sept. 2024, vajiramandravi.com/current-affairs/first-past-the-post-vs-proportional-representation/.

كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا في مراحلها التأسيسية الأولى، نظراً لبساطته وسهولة احتسابه ووضوح نتائجه بالنسبة للناخبين⁵.

يتميّز النظام الأكثرية بكونه يمنح وضوحاً في النتائج وسرعة في الحسم، إذ يُفضي غالباً إلى فوز أحد الأحزاب الكبرى بأغلبية المقاعد البرلمانية، مما يُسهل في تشكيل حكومات مستقرة قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة دون الحاجة إلى ائتلافات معقدة. كما أنه يُعزز العلاقة المباشرة بين الناخب وممثله في الدائرة، لأن التصويت يتم لشخص محدد وليس لقائمة حزبية، مما يكرّس مبدأ المساءلة الفردية للنائب أمام ناخبيه المحليين. ولهذا السبب يُنظر إليه في بعض الأدبيات السياسية بوصفه النظام الأكثر مناسبةً للدول التي تسعى إلى ترسيخ الاستقرار المؤسسي وتجنب التشتت الحزبي داخل البرلمان⁶.

ومع ذلك فإن بساطة هذا النظام تُخفي بعض العيوب البنيوية، إذ غالباً ما يؤدي إلى تهميش القوى السياسية الصغيرة أو الأقليات الاجتماعية والإثنية التي تتوزع أصواتها على نطاق واسع دون أن تتركز في دائرة واحدة، مما يحرمها من التمثيل النيابي رغم حصولها على نسب معتبرة من الأصوات على المستوى الوطني. كما يُمكن أن يفضي إلى اختلال بين نسبة الأصوات ونسبة المقاعد، حيث قد يفوز حزب ما بأغلبية المقاعد رغم حصوله على أقل من نصف مجموع الأصوات، وهو ما يُثير تساؤلات حول عدالة التمثيل وديمقراطية المخرجات⁷.

وتاريخياً، شكّل النظام الأكثرية الأساس في العديد من التجارب الانتخابية المبكرة في العالم، ولا سيّما في الولايات المتحدة، إذ كانت انتخابات الكونغرس

⁵ "Compare Data on Parliaments | IPU Parline: Global Data on National Parliaments." IPU Parline: Global Data on National Parliaments, 8 Sept. 2023, data.ipu.org/compare/?field=electoral_subsystem&structure=any__lower_chamber.

⁶ Roberts, John. "20 Pros and Cons of First Past the Post." Prospluscons.com, 4 Oct. 2024, prospluscons.com/pros-and-cons-of-first-past-the-post/.

⁷ "Difference between First Past the Post (FPTP) and Proportional Representation (PR) - Tpoint Tech." Www.tpointtech.com, 2024, www.tpointtech.com/difference-between-first-past-the-post-fptp-and-proportional-representation-pr.

والرئاسة تُجرى وفق هذا المبدأ في المراحل الأولى لتأسيس الجمهورية، قبل أن تتطوّر الآليات الانتخابية لتشمل المجمع الانتخابي في الانتخابات الرئاسية وتوسيع نطاق المشاركة الحزبية. ومع ذلك لا يزال هذا النظام حاضراً في عدد من الديمقراطيات العريقة، لما يوفره من بساطة واستقرار، رغم ما يُوجّه إليه من انتقادات تتعلق بضعف العدالة التمثيلية وإقصاء التنوع السياسي.

ب. النظام النسبي:

يقوم النظام النسبي على مبدأ التمثيل العادل والمتوازن للقوى السياسية في المجتمع، إذ يسعى إلى أن تعكس تركيبة البرلمان أو المجالس المنتخبة النسب الحقيقية لأصوات الناخبين. ويعتمد هذا النظام عادةً على التصويت لقوائم حزبية أو ائتلافية بدلاً من التصويت للأفراد، بحيث يحصل كل حزب أو قائمة على عدد من المقاعد يتناسب طردياً مع نسبة الأصوات التي نالها على مستوى الدائرة أو الدولة بأكملها. ويُطبّق هذا المبدأ وفق صيغ متعددة أبرزها طريقة الحصص الانتخابية (quota)⁸ أو القواسم الحسابية (divisors) مثل طريقة دونت (D'Hondt)⁹ أو سانت لاغو (Sainte-Laguë)¹⁰، وكلها تهدف إلى توزيع المقاعد بطريقة تقترب من العدالة العددية بين الأحزاب المتنافسة.

يمتاز النظام النسبي بأنه يُعدّ الأكثر تجسيداً لمفهوم الديمقراطية التمثيلية، لأنه يتيح حضوراً فعلياً لمختلف التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية داخل المؤسسة التشريعية، بما في ذلك الأقليات القومية والدينية والسياسية التي غالباً ما تُقصى في النظم الأكثرية. كما يساهم في تعزيز التعددية الحزبية وتوسيع قاعدة المشاركة، إذ يجد الناخب نفسه أمام خيارات واسعة تعبّر عن تنوع المشهد السياسي، ما يجعل البرلمان مرآة حقيقية للمجتمع وموازنين قواه. وبهذا المعنى، يهدف هذا النظام إلى

⁸ Proportional representation, From Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Proportional_representation

⁹ D'Hondt method, From Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/D%27Hondt_method

¹⁰ Sainte-Laguë method, From Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Sainte-Lagu%C3%AB_method

بناء ديمقراطية توافقية تُراعى فيها مصالح الفئات المختلفة بدل احتكار القرار من قبل حزب واحد¹¹.

غير أنّ هذا النظام، على الرغم من عدالته التمثيلية، لا يخلو من إشكاليات عملية وسياسية؛ إذ يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشطي الخريطة الحزبية وظهور برلمانات موزعة المقاعد بين قوى متعددة يصعب على أيّ منها تحقيق الأغلبية المطلقة، مما يفرض تشكيل حكومات ائتلافية قد تعاني من ضعف الانسجام الداخلي وتكرار الأزمات السياسية. كما قد يُتيح المجال أمام الأحزاب الصغيرة أو المتطرفة لتكون بيضة القبان في تشكيل الحكومات، وهو ما يهدد أحياناً استقرار السلطة التنفيذية ويُبطئ عملية اتخاذ القرار¹².

وتُعدّ التجارب الأوروبية مثلاً بارزاً على هذا النموذج، إذ تعتمد دول مثل ألمانيا، وهولندا، والسويد، وإسرائيل صيغاً مختلفة من التمثيل النسبي في انتخاب برلماناتها. ففي إسرائيل، على سبيل المثال، يُعتبر النظام النسبي ركيزة الحياة السياسية، حيث تُوزع المقاعد في الكنيست على القوائم تبعاً لنسبة الأصوات، مما أدى إلى تاريخ طويل من الائتلافات الحكومية المتعددة التي تمثل أطيافاً متباينة من المجتمع الإسرائيلي. أما في الدول الأوروبية الكبرى، فقد ساهم هذا النظام في تكريس ثقافة التوافق والتحالف السياسي كآلية أساسية للحكم، بما يحقق التوازن بين الاستقرار النسبي وتمثيل التنوع السياسي والاجتماعي¹³.

ج. النظام المختلط:

¹¹ British Columbia Citizens' Assembly on Electoral Reform 4th Weekend : Session 1 (Saturday morning), Proportional Representation (PR-List) Systems, Weekend 4 : Session 1, p1-8.

¹² British Columbia Citizens' Assembly on Electoral Reform 4th Weekend : Session 1 (Saturday morning), Proportional Representation (PR-List) Systems, Weekend 4 : Session 1, p1-8.

¹³ "Majoritarian versus Proportional Representation Voting - Economics for Inclusive Prosperity." Economics for Inclusive Prosperity, 2021, econfip.org/policy-briefs/majoritarian-versus-proportional-representation-voting/#:~:text=The%20main%20alternative%20to%20a,the%20seats%20in%20the%20legislature.

يُعدّ النظام المختلط محاولةً لتجاوز النقائص الكامنة في كلّ من النظامين الأكثرّي والنسبي، من خلال الجمع بين مزاياهما في إطار واحد يوازن بين التمثيل الشعبي المباشر والعدالة النسبية في توزيع المقاعد. يقوم هذا النظام على مبدأ مزدوج، بحيث تُخصّص نسبة من المقاعد للمرشحين الذين يُنتخبون وفق قاعدة الأغلبية في دوائر فردية، بينما تُوزّع النسبة الأخرى على أساس القوائم الحزبية طبقاً لعدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب على المستوى الوطني أو الإقليمي. وبهذا يجمع النظام المختلط بين العلاقة الشخصية بين الناخب وممثله في الدائرة التي يوفّرها النظام الأكثرّي، والتمثيل النسبي العادل للأحزاب الذي يضمنه النظام النسبي.

يأخذ هذا النظام أشكالاً متعددة بحسب الدولة والسياق السياسي؛ ففي بعض النماذج، كما هو الحال في ألمانيا، يتم تقسيم المقاعد مناصفة تقريباً بين مرشحي الدوائر الذين يُنتخبون وفق قاعدة الأغلبية البسيطة، وبين القوائم الحزبية التي تُوزّع المقاعد فيها بنسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب. ويُعرف هذا النموذج باسم التمثيل النسبي المختلط (Mixed-Member Proportional Representation)، حيث يُراعى التوازن النهائي في البرلمان ليعكس الوزن النسبي الحقيقي لكل حزب. أما في نماذج أخرى، مثل نيوزيلندا واليابان، فيُعتمد مبدأ التوازي (Parallel Voting) الذي يفصل بين النظامين الأكثرّي والنسبي، بحيث لا تؤثر نتائج أحدهما في الآخر، بل يتم الجمع بينهما حسابياً في نهاية العملية الانتخابية¹⁴.

تكمن أهمية النظام المختلط في قدرته على تحقيق نوع من التكامل بين الكفاءة السياسية والعدالة التمثيلية؛ فهو من جهة يعزّز استقرار الحكومات عبر تمكين الأحزاب الكبرى من الفوز بعدد كافٍ من المقاعد المباشرة، ومن جهة أخرى يتيح للأحزاب الصغيرة فرصة واقعية للدخول إلى البرلمان عبر النسبة المخصصة للقوائم، ما يمنع احتكار السلطة ويضمن تمثيلاً متوازناً للفئات الاجتماعية المختلفة.

¹⁴ Timothy D. Sisk, Elections, Electoral Systems and Party Systems, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2017, p1-17.

كما أنه يسهم في ترسيخ التعددية السياسية المعتدلة، إذ يدفع الأحزاب إلى تبني برامج أكثر شمولاً وتعاوناً لتجنب الانعزالية الأيديولوجية¹⁵.

ومع ذلك، لا يخلو هذا النظام من تحديات عملية، أبرزها تعقيد الإجراءات الانتخابية وصعوبة فهمها لدى الناخب العادي، إلى جانب الجدل حول مدى عدالة توزيع المقاعد المزدوجة، خصوصاً إذا تداخل تأثير النظامين في النتائج النهائية¹⁶.

كما أن صياغة القوانين المنظمة له تتطلب دقة تشريعية عالية لتجنب التضارب بين آليات الانتخاب في الدوائر المحلية ومعايير التمثيل النسبي¹⁷.

ومع ذلك يُعتبر النظام المختلط من أكثر النظم قدرةً على التكيف مع البيئات السياسية الانتقالية، لا سيما في الدول التي تمرّ بمرحلة إعادة بناء مؤسساتها التمثيلية، لما يوفره من مرونة وتوازن بين الاستقرار السياسي والتنوع المجتمعي.

3- نموذج المجمعات الانتخابية في الولايات المتحدة:

يُعدّ نظام المجمع الانتخابي الأميركي (Electoral College) من أبرز الابتكارات الدستورية التي صاغها الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأميركية عند وضع دستور عام 1787، إذ شكّل حلّاً توافقياً بين اتجاهين متعارضين داخل المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا: فريق كان يدعو إلى انتخاب الرئيس من قبل الكونغرس، باعتباره ممثلاً للنخبة السياسية القادرة على اتخاذ القرار الرشيد، وفريق آخر كان يرى أن السيادة الشعبية تقتضي انتخاب الرئيس مباشرةً من قبل المواطنين عبر اقتراع عام. ولتفادي احتكار السلطة من جهة، والفوضى الانتخابية من جهة أخرى، ابتكر المؤسسون صيغة وسطى تجمع بين المبدئين، فجاء نظام المجمع

¹⁵ Savita Pandey, The impact of electoral systems on democratic representation, International Journal of Applied Research 2024; 10(8): 203-207.

¹⁶ "Polls Apart: NZ and Germany Interpret MMP Quite Differently." Nzinitiative.org.nz, 2023, www.nzinitiative.org.nz/reports-and-media/opinion/polls-apart-nz-and-germany-interpret-mmp-quite-differently/.

¹⁷ Cox, Gary W., et al. Mixed-Member Electoral Systems in Constitutional Context: Taiwan, Japan, and Beyond. University of Michigan Press, 2016. Project MUSE, <https://dx.doi.org/10.1353/book.52095>.

الانتخابي بوصفه آلية تمثيل غير مباشر تحفظ التوازن بين إرادة الشعب وسلطات الولايات والمؤسسات¹⁸.

يقوم هذا النظام على أن كل ولاية أميركية تختار عددًا من "الناخبين" (Electors) يساوي مجموع ممثليها في مجلسي الكونغرس (النواب والشيوخ)، أي أن الحد الأدنى لأي ولاية هو ثلاثة ناخبين، حتى للولايات الصغيرة من حيث عدد السكان. ويجتمع هؤلاء الناخبون بعد الانتخابات العامة ليصوّتوا رسميًا لرئيس الجمهورية ونائبه نيابةً عن مواطني ولايتهم. وقد أراد واضعو الدستور بهذا الترتيب أن يضمنوا تمثيلًا متوازنًا بين الولايات بغض النظر عن حجمها السكاني، وأن يحدّوا في الوقت ذاته من هيمنة الأغلبية السكانية في الولايات الكبرى على القرار الوطني¹⁹.

وتعود جذور هذا النظام إلى الفكر الفيدرالي الأميركي الذي سعى إلى الموازنة بين مبدأي «حكم الشعب» و«استقلال الولايات»، إذ كان الهاجس الأساسي للمؤسسين هو بناء اتحاد قوي يحافظ على خصوصيات كل ولاية دون أن يذيبها في مركزية مطلقة. لذلك، منحوا الولايات حق تسمية ناخبها وفق قوانينها الخاصة، ما جعل نظام المجمع الانتخابي تجسيدًا عمليًا للفكرة الفيدرالية، إذ تتفاعل فيه مستويات الحكم المحلي والاتحادي في آن واحد²⁰.

وقد تكرّس هذا النظام في المادة الثانية من الدستور الأميركي، ثم نُظِمَ تفصيلًا عبر التعديل الدستوري الثاني عشر (1804) الذي وضع القواعد الحالية لعملية اختيار الرئيس ونائبه. ومنذ ذلك الحين، لم يُجرَ أي تعديل جوهري على هيكل النظام، رغم الجدل المستمر حول عدالته وديمقراطيته، إذ يرى أنصاره أنه يحافظ على وحدة الاتحاد ويمنع تركّز السلطة في الولايات ذات الكثافة السكانية، بينما يرى

¹⁸ "Electoral College History." National Archives, 18 Nov. 2019, www.archives.gov/electoral-college/history.

¹⁹ "Electoral College Fast Facts | US House of Representatives: History, Art & Archives." @USHouseHistory, 2020, history.house.gov/Institution/Electoral-College/Electoral-College/.

²⁰ Roos, Dave. "Why Was the Electoral College Created? | HISTORY." HISTORY, 15 July 2019, www.history.com/articles/electoral-college-founding-fathers-constitutional-convention.

معارضوه أنه يُضعف مبدأ المساواة في التصويت ويُضخم وزن الولايات المتأرجحة سياسياً²¹.

وأبرز هذه الانتقادات أنّ النظام يمكن أن يؤدي – وقد أدى فعلاً في حالات عدّة – إلى فوز مرشح بالرئاسة رغم خسارته في التصويت الشعبي العام. وقد حدث ذلك في خمس انتخابات رئاسية، كان آخرها في عامي 2000 و2016، حيث نال المرشح الخاسر في المجمع عدداً أكبر من أصوات المواطنين على المستوى الوطني. ويُعدّ ذلك خللاً جوهرياً في العدالة الانتخابية لأنه يضعف مبدأ المساواة في التصويت ويُقوّض الثقة الشعبية في شرعية النتائج²².

4- الأساس القانوني للانتخابات التشريعية في سوريا:

تُظهر المسيرة التشريعية للانتخابات في سوريا منذ منتصف القرن العشرين تلازماً واضحاً بين القانون والسلطة التنفيذية، إذ ظلّ الإطار الانتخابي يُدار عبر مراسيم رئاسية فوقية لا تستند إلى إرادة تشريعية حقيقية صادرة عن برلمان منتخب، بل تُعبّر عن رؤية النظام الحاكم في ضبط المجال السياسي والتحكم بمخرجاته. فمنذ إقرار الدستور الاشتراكي لعام 1973 في عهد حزب البعث، أصبحت العملية الانتخابية جزءاً من المنظومة الأيديولوجية التي أرسنها المادة الثامنة من الدستور آنذاك، والتي نصّت صراحةً على قيادة الحزب للدولة والمجتمع. وبموجب ذلك، تم تنظيم الانتخابات البرلمانية وفق ما يُعرف بنظام الصوت الكتلي (Block Vote)، مع فرض حصص إلزامية للفلاحين والعمال في مقاعد مجلس الشعب، في انسجام مع البنية الاشتراكية التي تبناها النظام²³.

²¹ Wayne, Stephen. "Electoral College | Definition, Map, History, Votes, & Facts." Encyclopedia Britannica, 20 July 1998, www.britannica.com/topic/electoral-college.

²² "Arguments against the Electoral College - NowComment." NowComment, 2016, nowcomment.com/documents/65947#:~:text=Opponents%20of%20the%20Electoral%20College,

²³ Ruba Ghanem, Towards Equal Citizenship: Advancing Policies Aligned with Women's Rights and Gender Equality in National and International Political Processes, IMPACT Research, Berlin, March 2023, P15.

واستمر هذا النمط في الانتخابات التي جرت في أعوام 2012 و2016 و2020، رغم ما شهدته البلاد من تحولات سياسية واجتماعية كبرى بفعل الحرب والتهجير والانقسام الجغرافي. فقد ظلّ توزيع المقاعد خاضعاً لقرارات إدارية صادرة عن رئيس الجمهورية دون معايير موضوعية واضحة تراعي التغيرات الديموغرافية أو نتائج أي إحصاءات سكانية حديثة. كما لم تُجرَ مراجعة عادلة للتقسيمات الانتخابية بما يضمن تكافؤ التمثيل بين المحافظات والمناطق، إذ أبقت السلطة التنفيذية الخريطة الانتخابية على حالها، الأمر الذي كرّس احتكار الدولة للتمثيل السياسي ومنع نشوء تنافس حقيقي بين القوى الاجتماعية والسياسية²⁴.

هذا الإطار القانوني الموجّه جعل من العملية الانتخابية أداةً لإعادة إنتاج النخب الحاكمة، لا وسيلة لتجديدها. فالبرلمان السوري بقي رهين التحكم الرئاسي والإداري في أدق تفاصيله، من تحديد نسب الفئات التمثيلية (العمال والفلاحين) إلى ضبط شروط الترشح والتمويل، في ظل غياب رقابة قضائية مستقلة يمكنها مراجعة مشروعية تلك الإجراءات. وهكذا أصبحت الانتخابات ممارسة شكلية محكومة بسقف النظام السياسي، تُدار من أعلى وفق منطق الولاء لا وفق مبدأ الاختيار الشعبي الحر²⁵.

ومع صدور دستور عام 2012، بدا في الظاهر أن سوريا دخلت مرحلة جديدة نحو التعددية السياسية، إذ ألغيت المادة الثامنة من دستور 1973 التي احتكرت قيادة حزب البعث، ونُصّ على تنظيم انتخابات دورية وتعدد الأحزاب السياسية. غير أنّ التطبيق العملي أفرغ تلك النصوص من مضمونها، إذ احتفظ رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة تجعله الفاعل المركزي في المجال التشريعي والتنفيذي والقضائي على حد سواء. فقد منح الدستور للرئيس حق إصدار المراسيم

²⁴ "Towards Syria's People's Assembly Elections: Striking a Trade-off between Aspirations and Constraints | ISPI." ISPI, 4 Oct. 2025, www.ispionline.it/en/publication/towards-syrias-peoples-assembly-elections-striking-a-trade-off-between-aspirations-and-constraints-218379.

²⁵ "Elections in Wartime: The Syrian People's Council (2016-2020) - Ziad Awad and Agnès Favier." Readkong.com, 2016, www.readkong.com/page/elections-in-wartime-the-syrian-people-s-council-6999530.

التشريعية ورد القوانين الصادرة عن مجلس الشعب وتعيين أعضاء المحكمة الدستورية، الأمر الذي أبقى التوازن الدستوري مختلاً لصالح رأس الدولة²⁶.

وفي هذا الإطار، جرت انتخابات عام 2020 بموجب «القانون رقم 5 لعام 2014»، وهو قانون انتخاب صدر بمرسوم رئاسي، ثم ألحقت به تعديلات مؤقتة بقرارات تنفيذية لاحقة. وقد اعتمد القانون ما يُعرف بالنظام الكتلي (Block Voting)، حيث يُصوّت الناخب لعدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة لدائرته، وتُمنح جميع المقاعد للكتلة التي تحصد أكبر عدد من الأصوات. وقد أظهر التطبيق العملي لهذا النظام مدى تحيزه البنيوي لصالح الحزب الحاكم، إذ أسفر عن فوز قائمة «الوحدة الوطنية» المدعومة من حزب البعث بالغالبية الساحقة من المقاعد، فيما اقتصرّت مشاركة الأحزاب الأخرى على أدوار رمزية لا تمسّ جوهر السلطة²⁷.

وبذلك تحوّل النظام الانتخابي إلى أداة لإعادة إنتاج بنية السيطرة السياسية ضمن قوالب قانونية تبدو شكلاً ديمقراطية، لكنها في جوهرها مقيدة وموجهة، حيث تُختزل التعددية الحزبية في إطار محدود يُدار إدارياً من السلطة التنفيذية، ويُستخدم لتأكيد صورة مؤسساتية للدولة أكثر مما يُستخدم لتجسيد الإرادة الشعبية.

إن تحليل البنية العملية للنظام الانتخابي السوري يُظهر بوضوح أنه صُمّم ليكون أداة للضبط السلطوي أكثر منه آلية لتمثيل الإرادة الشعبية. فالتشريعات والقواعد الإجرائية الخاصة بالانتخابات تضمن استمرار النخب الحاكمة وتُقصي القوى المعارضة أو المستقلة. ومن أبرز ملامح ذلك منح رئيس الجمهورية صلاحية تعيين نسبة معتبرة من أعضاء البرلمان، بما في ذلك عبر القوائم المغلقة التي تحظى

²⁶ انظر في ذلك: دستور سوريا 2012:

<https://learningpartnership.org/sites/default/files/resources/pdfs/Syria-Constitution-2012-Arabic-1.pdf>

²⁷ Syria: Understanding the Higher Judicial Committee for Elections' Inadequacy in Supervising Constitutional Obligations, Syrians For truth Justice, August 2022. https://stj-sy.org/wp-content/uploads/2022/08/Understanding-the-Higher-Judicial-Committee-for-Elections-Inadequacy-in-Supervising-Constitutional-Obligations_Edited-English.pdf

بدعم رسمي مباشر. كما تكشف المعطيات الميدانية أن توزيع الناخبين بين الدوائر تم على نحوٍ يُضعف الثقل التصويتي في المناطق المعروفة بمواقفها المعارضة للنظام (مثل دمشق ودرعا وحلب)، مقابل تعزيز الوزن النسبي للمناطق الموالية تقليدياً (كاللاذقية وطرطوس)، مما أنتج خريطة انتخابية منحازة تعيد إنتاج الولاءات السياسية القائمة²⁸.

وعلى المستوى الإجرائي، يفتقر الإشراف على العملية الانتخابية إلى الاستقلالية القضائية، إذ تُعيّن اللجان القضائية والإدارية المشرفة على الانتخابات والطعون من قبل السلطة التنفيذية نفسها، الأمر الذي يُفرغ مبدأ الفصل بين السلطات من مضمونه. كما لا يوجد إشراف دولي فعال أو مراقبة مستقلة يمكن أن تضمن نزاهة العملية الانتخابية أو تمنع التلاعب بالنتائج.

نتيجة لذلك، أصبحت الانتخابات في سوريا ممارسة شكلية ذات طابع رمزي، تُستخدم لتأكيد شرعية النظام أمام الداخل والخارج أكثر مما تُعبّر عن تداول حقيقي للسلطة أو تمثيل شعبي فعال. فهي بمثابة شرعية شكلية أو “وقیعة دستورية” تُجرى ضمن إطار مغلق يخلو من التعددية السياسية الحقيقية، وتُعيد إنتاج نفس النخبة الحاكمة تحت ستار القانون والدستور، في غياب تام لشروط المنافسة الديمقراطية والمساءلة الشعبية²⁹.

²⁸ “Towards Syria’s People’s Assembly Elections: Striking a Trade-off between Aspirations and Constraints | ISPI.” ISPI, 4 Oct. 2025, www.ispionline.it/en/publication/towards-syrias-peoples-assembly-elections-striking-a-trade-off-between-aspirations-and-constraints-218379.

²⁹ Dagres, Holly. “Syrian Elections Are Decided before Election Day.” Atlantic Council, 25 July 2024, www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/syrian-peoples-assembly-elections-parliament-4/.

ثانيًا: السياق السياسي والاجتماعي للانتخابات السورية ومقاربتها بالنموذج الأميركي

1- ظروف التهجير السوري وضرورات إيجاد نموذج بديل:

أدت الثورة السورية المستمرة منذ أكثر من عقدٍ من الزمان إلى تغييرات ديموغرافية غير مسبقة في تاريخ البلاد الحديث، إذ خلّفت أزمة إنسانية وسياسية متشابكة تمثلت في تشريد أكثر من 13 مليون سوري بين نازحٍ داخل البلاد ولاجئٍ خارجها وتشير تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أنّ أعداد النازحين داخليًا بلغت نحو 7.4 ملايين شخص، في حين تجاوز عدد اللاجئين المسجلين في دول الجوار 6.1 ملايين، أي ما يقارب نصف سكان سوريا قبل اندلاع النزاع³⁰. هذا التحول الديموغرافي الهائل أحدث اختلالاً جوهرياً في البنية الانتخابية، إذ غابت عن المشهد الانتخابي شريحة واسعة من المواطنين تضمّ فئات الأطفال والنازحين واللاجئين، مما جعل التمثيل السياسي للسكان السوريين منقوصاً بصورة حادة، وأفرز أزمة مزدوجة ذات أبعاد ديموغرافية ومؤسسية.

على المستوى الإداري، عانت الدولة السورية من تفكك بنيتها الانتخابية والمؤسساتية في المناطق التي خرجت عن سيطرتها خلال سنوات الثورة، حيث تعطلت أجهزة السجل المدني والمجالس المحلية، وفُقدت البيانات الرسمية الخاصة بالناخبين في مناطق عديدة. كما أدّى انهيار البنية التحتية الحكومية إلى غياب قواعد بيانات انتخابية موثوقة يمكن الاعتماد عليها لتنظيم عملية اقتراع شاملة. هذا الفراغ الإداري حال دون تنفيذ انتخابات حقيقية تتسم بالعمومية والمساواة، إذ أصبح من المستحيل إجراء اقتراع وطني شامل في ظلّ الانقسام الجغرافي وتعدد سلطات الأمر الواقع.

³⁰ "Syrian Arab Republic | UNHCR." UNHCR, 6 Oct. 2025, www.unhcr.org/where-we-work/countries/syrian-arab-republic.

وبذلك لم تعد العملية الديمقراطية التقليدية – القائمة على مبدأ المشاركة العامة والمباشرة – قابلة للتطبيق في سياق كهذا، حيث فقدت الدولة القدرة على ضمان تكافؤ الفرص بين الناخبين أو توفير الشروط اللوجستية والإجرائية الأساسية للعملية الانتخابية. وقد دفع هذا الواقع السلطات، ومعها الفاعلون السياسيون والاجتماعيون، إلى البحث عن نماذج تمثيلية بديلة تراعي ظروف التهجير والانقسام، مثل أنماط التصويت غير المباشر أو التمثيل عبر المجالس المحلية أو من خلال هيئات الوساطة الانتخابية.

إنّ هذا التحول لا يُعبّر فقط عن عجز إداري مؤقت، بل عن أزمة تمثيل وطنية عميقة تهدد جوهر فكرة الدولة الحديثة في سوريا، إذ بات جزء كبير من المواطنين خارج إطار المشاركة السياسية، سواء بحكم النزوح أو فقدان الوثائق أو غياب الأمان. وهو ما يجعل أي محاولة لإعادة بناء النظام الانتخابي السوري مطالبةً بإيجاد آليات جديدة لإدماج هؤلاء الملايين في الحياة السياسية، باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الكيان الوطني ومصدر الشرعية لأي نظام تمثيلي مستقبلي.

وفي ضوء فقدان السجلات المدنية وصعوبة تنظيم صناديق اقتراع على المستوى الوطني، اتجهت السلطات السورية – وخصوصاً في سياق المرحلة الانتقالية – إلى البحث عن صيغ بديلة تُتيح إجراء الانتخابات ضمن الحدود الممكنة دون انتظار عودة الاستقرار الكامل أو استعادة السيطرة على جميع الأراضي. وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة الانتقالية مؤخراً عن تبني نموذج انتخابي غير مباشر يستند إلى فكرة «المجمعات الانتخابية»، في محاولة لتجاوز التحديات الإدارية والديموغرافية التي أفرزتها الثورة. ويُفترض بهذا النموذج أن يشكّل ترتيباً مؤقتاً إلى حين التمكن من إجراء اقتراع شعبي شامل يستوفي المعايير الدستورية والدولية.

وجاء التبرير الرسمي لاعتماد هذا النظام في بيانات الحكومة الانتقالية على أنه استجابة للواقع الموضوعي الذي أفرزته الثورة، لا سيما غياب إحصاء سكاني حديث وموثوق منذ عام 2004، وفقدان ملايين السوريين لبطاقات الهوية والوثائق

الرسمية اللازمة للمشاركة في الانتخابات. وقد رأت الجهات الانتقالية أن محاولة تنظيم اقتراع وطني شامل في ظلّ هذه الظروف سيؤدي إلى نتائج غير دقيقة، وربما يعمّق الانقسامات الجهوية والطائفية بدل معالجتها، وهو ما استدعى – وفق الرواية الرسمية – اللجوء إلى نظام تمثيلي غير مباشر يضمن حدًّا أدنى من المشاركة السياسية مع الحفاظ على استقرار العملية الإدارية والأمنية.

بناءً على ذلك، تشكّلت لجان انتخابية محلية على مستوى المحافظات، مكلفة بترشيح ممثلين عنها ضمن ما يُعرف بـ«المجمعات الانتخابية الفرعية». وبلغ عدد الناخبين المسجلين في هذه المجمعات نحو ستة آلاف ناخب موزعين على مختلف المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة، يُنتخبون بطرق متفاوتة تجمع بين الترشيح المحلي والتعيين الإداري. ويُناط بهؤلاء الناخبين اختيار أعضاء مجلس الشعب وفق توزيع محدد سلفاً للمقاعد³¹.

وبحسب النموذج المعلن، جرى تخصيص 33% من مقاعد البرلمان للتعين الرئاسي المباشر، بما يتيح للسلطة التنفيذية الاحتفاظ بقدر من النفوذ داخل المؤسسة التشريعية، في حين تُخصّص النسبة المتبقية – أي 140 مقعدًا من أصل 210 – لانتخابات غير مباشرة تُجرى عبر المجمعات الانتخابية الفرعية. ويتم توزيع هذه المقاعد على المحافظات بحسب معايير تقديرية لا تستند إلى إحصاءات ديموغرافية دقيقة، بل تراعي – إلى حدّ كبير – التوازنات السياسية والأمنية القائمة³².

ويُبرّر اعتماد هذا التوزيع المختلط بأنه آلية انتقالية لتفادي الفراغ السياسي وضمان تمثيل متوازن للمناطق التي يصعب فيها إجراء اقتراع مباشر بسبب ظروف الثورة أو النزوح، إلا أن هذا النموذج يثير في المقابل تساؤلات جوهرية حول طبيعة التمثيل والشرعية. فاعتماد التعيين الرئاسي بنسبة الثلث، إلى جانب

³¹ "Syrian Electors Cast Ballots in Indirect Vote for First Post-Assad Parliament." Reuters, 4 Oct. 2025, www.reuters.com/world/middle-east/syrian-electors-cast-ballots-indirect-vote-first-post-assad-parliament-2025-10-04/.

³² "Parliamentary Elections in Post-Assad Syria | International Crisis Group." Crisisgroup.org, 6 Oct. 2025, www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/syria/parliamentary-elections-post-assad-syria.

تحديد عدد محدود من الناخبين، يُفضي إلى تقييد الإرادة الشعبية وإعادة إنتاج الهيمنة التنفيذية داخل البنية التشريعية، ما يجعل العملية أقرب إلى شرعية مُدارة إداريًا منها إلى انتخابات تنافسية فعلية³³.

كما أن استخدام مصطلح «المجمعات الانتخابية» في الحالة السورية يُحاكي ظاهريًا النموذج الأميركي، لكنه يختلف عنه من حيث الأساس الفلسفي والمضمون السياسي. فبينما يقوم المجمع الأميركي على مبدأ اتحادي ومشاركة جماهيرية واسعة تُفرض ناخبي كل ولاية عبر الاقتراع الشعبي، فإن المجمع السوري الانتقالي يمثل نخبة محدودة العدد تُختار بمعايير إدارية وأمنية أكثر منها انتخابية، مما يجعله في جوهره وسيلة لتقييد المشاركة تحت مبرر الضرورة، لا لتوسيعها أو ترسيخ التعددية السياسية³⁴.

إن هذا النظام المؤقت، وإن جاء تحت عنوان «الإصلاح الانتقالي»، يكشف عن مفارقة بنيوية في مسار إعادة بناء التمثيل السياسي السوري: فهو من جهة يسعى لتجاوز الإكراهات الواقعية الناجمة عن النزوح والانقسام، لكنه من جهة أخرى يُعيد إنتاج مركزية القرار السياسي وهيمنة السلطة التنفيذية، بما قد يكرّس نموذجًا من الشرعية الشكلية دون أن يحقق جوهر العملية الديمقراطية المتمثل في المشاركة الحرة والمباشرة لجميع المواطنين³⁵.

يستند هذا المقترح إلى إدراك عميق بأن التمثيل السياسي التقليدي لم يعد ممكنًا في ظل التشتت الجغرافي للسكان السوريين، الذين يعيش ملايين منهم في مخيمات داخلية أو بلدان لجوء خارجية لا تتوافر فيها بنية قانونية تسمح بالاقتراع المباشر.

³³ Hume, Tim. "Syria Counts Votes after Indirect Election for First Post-Assad Parliament." Al Jazeera, 5 Oct. 2025, www.aljazeera.com/news/2025/10/5/syrian-electors-vote-in-indirect-polls-for-first-post-assad-parliament.

³⁴ "Parliamentary Elections in Post-Assad Syria | International Crisis Group." Crisisgroup.org, 6 Oct. 2025, www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/syria/parliamentary-elections-post-assad-syria.

³⁵ "Syria's Transitional Election." Council on Foreign Relations, 7 Oct. 2025, www.cfr.org/article/syrias-transitional-election.

لذا جرى التفكير في إنشاء مجالس إقليمية انتخابية تتوزع على مناطق الوجود السوري - داخل البلاد وخارجها - بحيث تُنظم عملية التصويت على نحو إقليمي يشبه من حيث المبدأ نظام المجمعات الانتخابية الأميركي، مع تكييفه ليتناسب مع طبيعة الوضع السوري. وتتمثل الفكرة في أن كل منطقة أو دولة مضيضة تُشكّل مجلساً انتخابياً فرعياً يتولى اختيار ممثلين عنها وفق معايير محددة، ما يسمح بتحقيق حدٍّ أدنى من العدالة التمثيلية دون الحاجة إلى إدارة عملية اقتراع وطنية شاملة.

ويُلاحظ أن هذا التوجه يعكس محاولة للموازنة بين مطلب الشرعية الوطنية ومتطلبات الواقعية السياسية في زمن الأزمات، إذ يهدف إلى الحفاظ على مبدأ الانتخابات بوصفها مصدرًا للشرعية، دون أن يُغامر بإجراء عملية شاملة يصعب ضمان نزاهتها أو سلامتها الإجرائية. فوفق النموذج المقترح، تُقسّم سوريا إلى دوائر انتخابية تتوافق مع التقسيم الإداري للمحافظات وفق تعداد عام 2010، قبل اندلاع الثورة، على أن يُنتخب ممثلو كل محافظة من خلال مجلس ناخبين محلي أو إقليمي، يضمّ نخبة من الشخصيات الاجتماعية والمهنية والمدنية ذات الارتباط بالمنطقة.

ورغم أنّ هذا النموذج لا يرقى إلى المعايير الديمقراطية الكاملة، فإنه يُعدّ خطوة مؤقتة نحو إعادة بناء البنية التمثيلية في ظل غياب المقومات الأساسية للعملية الانتخابية التقليدية. كما أنه يُظهر سعي النخب السياسية والقانونية إلى الاستفادة من الخبرات الدولية في تصميم الأنظمة الانتقالية، وعلى رأسها النموذج الأميركي القائم على المجمعات الانتخابية، ولكن عبر تكييفه مع الخصوصية السورية التي تتسم بالتعدد الإثني والديني والجهوي، وبالتهجير الواسع الذي أعاد رسم الخريطة السكانية والسياسية للدولة.

إن هذه المقاربة، وإن بدت في ظاهرها تقنية، تعبّر في جوهرها عن جهد لإعادة ترميم العقد الاجتماعي السوري عبر إيجاد صيغ تمثيلية جديدة تُعيد الثقة بين المواطن والدولة، وتؤسس لمرحلة انتقالية أكثر شمولاً. ومع ذلك، يبقى نجاحها

مرهوناً بمدى شفافيّتها واستقلالها عن التأثيرات السلطوية، وبقدرتها على تجنّب تحوّلها إلى أداة جديدة لإعادة إنتاج النخب القديمة تحت مسميات إصلاحية.

2- مبررات استلهاً فكرة “المجمعات الانتخابية” في سوريا:

أ. تشابه التحديات الديموغرافية والسياسية مع الحالة الأميركية

على الرغم من التباين الجوهرى بين البنية السياسية الأميركية الراسخة والدولة السورية التي تمرّ بمرحلة انتقالية مضطربة، فإنّ ثمة تشابهات هيكلية في طبيعة التحديات التي واجهها كلّ منهما عند محاولة تأسيس نظام تمثيلي فعّال. ففي الولايات المتحدة عند وضع دستور عام 1787، كانت البلاد تتألف من ولايات متفاوتة الحجم والكثافة السكانية، تتوزع على مساحة جغرافية شاسعة، وتعاني من انعدام التجانس الاقتصادي والديموغرافي، ما جعل مسألة التمثيل السياسي من أعقد القضايا في بناء الاتحاد الجديد. وقد كان الهدف من إنشاء المجمع الانتخابي الأميركي آنذاك هو إيجاد توازن دقيق بين مصالح الولايات الكبيرة والصغيرة، وضمان ألا تهيمن الكتل السكانية الكبرى على القرار الوطني، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مبدأ المشاركة الشعبية عبر الاقتراع غير المباشر.

وتواجه سوريا المعاصرة – وإن في سياق مختلف تماماً – تحدياً مشابهاً من حيث اختلال التوازن الديموغرافي والسياسي. فبعد سنوات الثورة الطويلة، أفرز النزوح الداخلي واللجوء الخارجي فراغاً سكانياً واسعاً في محافظات بأكملها مثل الرقة والحسكة وحلب، حيث لم يعد جزء كبير من السكان الأصليين قادرين على المشاركة في الانتخابات سواء لاعتبارات أمنية أو بسبب فقدانهم للوثائق الرسمية. وفي المقابل، تركزت الكثافة السكانية في مناطق أخرى خاضعة للسلطة المركزية، مما خلق خللاً تمثيلاً صارخاً بين المحافظات.

ومن هذا المنطلق، تمّ استلهاً فكرة المجمعات الانتخابية بوصفها وسيلة لتجاوز هذه الفجوة السكانية والسياسية، من خلال اعتماد آلية تمثيل غير مباشر تُمنح فيها كل منطقة “صوتاً مضمناً” عبر ممثليها المحليين أو “الناخبين المفوضين” القادرين على التعبير عن إرادة السكان الغائبين قسراً. وهكذا، يسعى النموذج السوري الحالي

إلى محاكاة المنطق الفيدرالي الأميركي في جوهره، أي تحقيق تمثيل متوازن رغم غياب المساواة العددية بين الناخبين، مع استبدال التصويت الشعبي المباشر بعملية تفويض مناطقية تضمن حضور جميع المحافظات في المشهد السياسي ولو بصورة رمزية.

إن هذا التوجه لا يعني استنساخ التجربة الأميركية بقدر ما يعكس محاولة لتكييف منطقها الأساسي – أي التمثيل عبر وسطاء – مع واقع الانقسام السوري، بهدف معالجة التحدي الأبرز الذي تطرحه الثورة: غياب المشاركة المباشرة الشاملة في ظل انهيار البنية الديموغرافية والإدارية التقليدية للدولة.

ب. تكييف الفكرة الأميركية مع الواقع السوري لتحقيق حدٍّ من التمثيل

يختلف النموذج السوري للمجمعات الانتخابية عن نظيره الأميركي من حيث الغاية والبنية والشرعية السياسية. ففي حين وُلد النظام الأميركي ضمن تسوية دستورية دائمة هدفت إلى إرساء توازن اتحادي بين الولايات، جاء تطبيق فكرة المجمعات في سوريا كحلٍّ مرحلي استثنائي فرضته الظروف الأمنية والديموغرافية لما بعد الثورة، في محاولة للحفاظ على حدٍّ أدنى من الحياة السياسية ومنع الفراغ المؤسسي. فقد صرّح المسؤولون في الحكومة الانتقالية بأن الهدف من اعتماد هذا النموذج هو تمكين المناطق المنكوبة والشرائح المهجرة من المشاركة الجزئية في العملية السياسية، عبر تفويض ممثلين محليين يعبرون عنهم بالنيابة، إلى أن تسمح الظروف بإجراء انتخابات عامة وشاملة.

وتقوم آلية هذا النظام على تعيين أو انتخاب عدد محدود من الشخصيات المحلية – من رموز المجتمع المدني، والإدارات المحلية، والهيئات الخدمية – ليكونوا بمثابة ناخبين فرعيين يجمعون الأصوات ويديرون عملية الاختيار داخل مجمعات فرعية تمثل كل محافظة أو منطقة. ويُناط بهؤلاء المندوبين حسم نتائج الانتخابات ضمن نطاق إداري ضيق، بحيث تظلّ العملية محصورة في أيدٍ محددة مخوّلة رسميًا، بما يضمن استمرارية التواصل التنظيمي بين الدولة والمجتمع في ظل غياب القنوات الانتخابية التقليدية.

ورغم ما يثيره هذا الترتيب من تحفظات حول طبيعة الشرعية وحدود المشاركة الشعبية، فإنه يُنظر إليه في الخطاب الرسمي باعتباره أفضل البدائل الممكنة في ظل الظروف الراهنة. فالنظام السوري بهذا التكيف لا يسعى إلى تطبيق التجربة الأميركية بمعناها المؤسسي، بل إلى استعارة منطقتها الوظيفي القائم على التمثيل غير المباشر كآلية لتجاوز ضعف البنية الانتخابية، وإبقاء فكرة الانتخابات حاضرة في الوعي السياسي حتى لو تقلّصت عملياً إلى نطاق محدود.

وبهذا يمكن القول إنّ المجمعات الانتخابية السورية تمثل تجربة هجينة تجمع بين الضرورة السياسية والاقتباس الإجرائي، فهي من جهة تحاول استعادة مظهر العملية الانتخابية، ومن جهة أخرى تكشف عن إعادة هندسة للشرعية السياسية من أعلى، حيث تبقى السلطة التنفيذية هي الفاعل الرئيس في تحديد من يُمثّل وكيف يُمثّل، تحت غطاء “الإصلاح المؤقت”. ومع ذلك فإن مجرد استحضار فكرة المجمعات في هذا السياق يعكس وعياً بضرورة تطوير نماذج تمثيلية بديلة قادرة على المواءمة بين متطلبات الأمن السياسي وحاجات إعادة بناء الشرعية في مرحلة ما بعد الثورة.

3- المقارنة بين النموذج السوري والأمريكي

يشترك النموذجان السوري والأميركي في الأساس الفلسفي ذاته القائم على مبدأ التمثيل غير المباشر، الذي يجعل من الناخبين الإقليميين أو المحليين وسطاء بين الإرادة الشعبية والسلطة السياسية. ففي الولايات المتحدة، يُنتخب الرئيس عبر هيئة من الناخبين الإقليميين في كل ولاية، يمثلون مواطنيها داخل المجمع الانتخابي الفيدرالي، بحيث لا يصوّت المواطن الأميركي مباشرةً للرئيس، بل يختار من ينوب عنه في هذا القرار. وعلى المنوال ذاته، اعتمدت سوريا في مرحلتها الانتقالية نموذجاً شبيهاً، يقوم على اختيار ممثلين محليين في كل محافظة يُنَاط بهم انتخاب أعضاء مجلس الشعب بدلاً من التصويت الشعبي المباشر.

يُظهر هذا التشابه أن كلا النظامين انطلق من إدراك مشترك لمحدودية الاقتراع العام في ظروف معينة، ورغبة في تجاوز العقبات الديموغرافية والجغرافية التي قد

تُخلّ بمبدأ العدالة التمثيلية. ففي الحالة الأميركية، جاء تأسيس المجمع الانتخابي كوسيلة لتحقيق التوازن بين الولايات الكبيرة والصغيرة من حيث عدد السكان والتأثير السياسي، بحيث لا تهيمن الولايات الأكثر سكاناً على نتائج الانتخابات. أما في الحالة السورية، فقد أُعيد تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تهدف إلى ضمان تمثيل جميع المحافظات بغضّ النظر عن حجمها الانتخابي الفعلي بعد موجات النزوح والتهجير.

وهكذا يُعبّر النموذجان – رغم اختلاف السياقات – عن فكرة واحدة مفادها أن التصويت الشعبي المباشر لا يكون دائماً الخيار الأمثل أو الممكن، خاصة في ظل غياب التوازن الجغرافي أو الأمني أو الديموغرافي. ولذلك يسعيان إلى إيجاد آليات وسطى تحقق مشاركة نسبية وتُمكن الأقاليم أو الفئات من التعبير عن إرادتها عبر تمثيل غير مباشر يوازن بين الواقعية السياسية ومبدأ الشرعية الشعبية.

على الرغم من التماثل النسبي في منطق التمثيل غير المباشر، فإن الاختلاف الجوهري بين النموذجين السوري والأميركي يكمن في الإطار الدستوري والبيئة السياسية التي نشأ فيها كل منهما. فالمجمع الانتخابي الأميركي يُعدّ مؤسسة دستورية أصيلة أُسّست منذ عام 1787، وتُشكّل جزءاً لا يتجزأ من البنية الفيدرالية للدولة، بحيث يضمن توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والولايات وفق نظام راسخ ومستقر. وقد ظلّ هذا المجمع، رغم الانتقادات، أداة دائمة في الحياة الدستورية الأميركية، تحكمها قواعد واضحة وإجراءات شفافة خاضعة للرقابة القضائية والإعلامية.

أما في سوريا، فإن النظام القائم على المجمعات الانتخابية نشأ في سياق استثنائي ومؤقت، فرضته ظروف ما بعد الثورة وتداعيات النزوح والانقسام الجغرافي. فهو لا يستند إلى دستور دائم أو إلى منظومة مؤسسات مستقلة، بل إلى ترتيبات انتقالية ذات طابع إداري وتحكّمي، تُدار من قبل السلطة التنفيذية. ويتجلّى ذلك في أن ثلث مقاعد البرلمان يُعيّن مباشرة من قبل رئيس الجمهورية، في حين

تُجرى انتخابات الثلثين الباقين عبر لجان محلية تفتقر إلى الرقابة الديمقراطية الفعلية أو الإشراف القضائي المستقل.

كما يختلف الهدف الجوهرى بين التجربتين؛ فالمجمع الأمريكى صُمم منذ البداية كآلية لتنظيم المشاركة الشعبية ضمن بنية ديمقراطية متكاملة، وللدّ من التأثيرات الانفعالية والطائفية فى انتخاب الرئيس، بينما أنشئ المجمع السورى كردّ على أزمة ظرفية ناجمة عن النزوح الواسع وتفكك البنية المؤسسية، دون أن يكون جزءاً من مسار ديمقراطى مستدام. أما من حيث الموقع داخل النظام السياسى، فإن المجمع الأمريكى يعمل ضمن منظومة مؤسساتية متوازنة تخضع لرقابة متبادلة بين السلطات، بينما يقع النموذج السورى ضمن نظام انتقالى ذى طابع مركزى يفتقر إلى الفصل الفعلى بين السلطات، وتغيب عنه الهيئات الرقابية المستقلة.

رغم النوايا المعلنة بتحقيق تمثيل أوسع وتجاوز العوائق الميدانية، فإن النموذج السورى للمجمعات الانتخابية يعانى من قيود بنيوية عميقة تحدّ من فعاليته فى تحقيق العدالة التمثيلية. فمن الناحية الجغرافية، تم استثناء مناطق كاملة من العملية الانتخابية – مثل شمال شرق سوريا ودرعا وبعض مناطق ريف إدلب – بسبب غياب السيطرة الحكومية عليها أو ضعف الأمن، مما أدى إلى شغور نحو ثلث مقاعد البرلمان وعدم تحقق مبدأ الشمول الوطنى.

ومن الناحية السياسية، ظلّت الانتخابات محصورة ضمن البيئة الموالية للسلطة المركزية، إذ تشكّلت الكتل الانتخابية فى الغالب من شخصيات محلية مرتبطة بمؤسسات الحكم أو بالمصالح الاقتصادية المقربة من الدولة، فيما غابت القوى المعارضة والمستقلة عن المشهد تماماً، سواء بحكم الإقصاء الإدارى أو الظروف الأمنية القاهرة. وبهذا بقيت العملية الانتخابية تُعيد إنتاج نفس البنية السلطوية فى شكل جديد، دون أن تتيح مشاركة حقيقية أو تداولاً فعلياً للسلطة.

أما على الصعيد الأمنى، فإن استمرار حالة التوتر والرقابة الميدانية الشديدة جعل الانتخابات أقرب إلى ممارسة رمزية تهدف إلى تثبيت الاستقرار الشكلى أكثر من كونها تجسيداً للسيادة الشعبية. فالإجراءات الأمنية الواسعة، ومحدودية حرية

التعبير، وغياب المراقبة الدولية المستقلة، جميعها عوامل قيدت إرادة الناخبين المفترضين، وأفقدت العملية مضمونها التنافسي.

لذلك يمكن القول إنّ فعالية النموذج السوري تظلّ مشروطة ببيئته السياسية والأمنية، إذ لا يمكن لهذا النظام أن يحقق تمثيلاً حقيقياً أو شرعية مستدامة ما لم تُستكمل إصلاحات جوهرية تتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدولة، واستعادة الثقة المجتمعية، وتهيئة بيئة انتخابية آمنة وشاملة. وحتى ذلك الحين، يبقى النموذج القائم مجرد ترتيب مؤقت ذي طابع إداري، يعكس طموحاً لإدارة الأزمة أكثر مما يعبر عن انتقال ديمقراطي فعلي.

4- التجارب الانتخابية في دول الربيع العربي:

أ. تجارب التحول الانتخابي في تونس ومصر واليمن

تباينت مسارات التحول الانتخابي في الدول العربية المحيطة بسوريا بعد موجة الثورات.

ففي تونس، تمكنت القوى السياسية المختلفة من التوصل إلى توافق وطني واسع أفضى إلى صياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية وصفت بأنها الأكثر حرية وتعددية في تاريخ البلاد. وقد جاء هذا النجاح نتيجة حوار وطني شامل جمع بين الاتحاد العام التونسي للشغل وممثلين عن التيارات الإسلامية والليبرالية، ما أتاح بناء قاعدة مشتركة لإدارة المرحلة الانتقالية وأنتج برلماناً متنوع التمثيل يعكس التوازنات الاجتماعية والسياسية القائمة³⁶.

أما في مصر، فقد شهدت البلاد أول انتخابات حرة بعد سقوط نظام مبارك، وأسفرت عن فوز التيار الإسلامي ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين بأغلبية برلمانية ورئاسية. غير أن تدخل المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي بعد عام واحد فقط من التجربة الانتخابية أدى إلى انهيار المسار الديمقراطي وعودة السلطة

³⁶

2011 Tunisian Constituent Assembly election, From Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/2011_Tunisian_Constituent_Assembly_election

إلى يد الجيش، وهو ما مثّل فشلاً مبكراً لفكرة الانتخابات كمدخل للتحول الديمقراطي³⁷.

وفي اليمن، جرى تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في سياق انتقال سياسي رعته دول مجلس التعاون الخليجي عام 2012، إلا أن الأوضاع الأمنية المتدهورة واندلاع الحرب اللاحقة أجهضا أي إمكانية لتكريس تجربة ديمقراطية مستقرة³⁸.

وباختصار، أظهرت هذه التجارب أن الانتخابات بحد ذاتها لا تكفي لإحداث تحول ديمقراطي مستدام؛ فبينما ساعد الانخراط المدني والحوار الوطني في تونس على حماية المسار الانتقالي، أدّت العسكرة والانقسامات المؤسسية في مصر واليمن إلى تعطيل العملية السياسية وإعادة إنتاج السلطة بأشكال جديدة.

ب. أوجه التشابه والاختلاف مع التجربة السورية

تلاقى التجربة السورية مع نظيراتها في تونس ومصر من حيث ارتباط الانتخابات بظروف أمنية وسياسية مضطربة، إذ جرت جميعها في سياقات انتقالية طغت عليها الحاجة إلى الاستقرار أكثر من الانفتاح الديمقراطي. غير أن الاختلاف الجوهري يتمثل في طبيعة النظام الانتخابي المعتمد؛ فبينما اعتمدت تونس ومصر على الاقتراع الشعبي المباشر، لجأت سوريا إلى نموذج انتخابي غير مباشر قائم على المجمعات الانتخابية، وهو ما يعكس محاولة لتجاوز عقبات النزوح والتهجير الواسع التي أعاقَت قيام انتخابات وطنية شاملة.

كذلك تتشابه سوريا ومصر في استمرار الدور الحاسم للمؤسسة الأمنية والعسكرية في ضبط المشهد الانتخابي وتوجيهه بما يضمن استمرار النظام السياسي القائم. وفي المقابل، تشترك سوريا واليمن في وجود مظاهر شكلية للتعددية السياسية، مثل السماح القانوني بتأسيس أحزاب جديدة، لكنها تظل تعددية اسمية

³⁷ "Egypt and Tunisia: Democratic Transitions and the Problem of Power." Wilson Center, 18 Apr. 2014, www.wilsoncenter.org/article/egypt-and-tunisia-democratic-transitions-and-the-problem-power.

³⁸ "Elections Evaluation Report." UNDP, 2025, www.undp.org/yemen/publications/elections-evaluation-report.

تفتقر إلى المنافسة الحقيقية بسبب هيمنة حزب البعث والنظام الحاكم على المجالين الإداري والسياسي. وبذلك، يمكن القول إن التجربة السورية تجمع بين سمات التقييد السياسي المصرية والطابع الرمزي للتعديدية اليمنية، دون أن تحقق فعلياً أحد النماذج الديمقراطية الناجحة في المنطقة.

ج. حدود الانتقال الديمقراطي في البيئات الهشة سياسياً

تكشف دروس التحولات الانتخابية العربية أن نجاح الانتخابات في إنتاج ديمقراطية حقيقية مرهون بوجود بيئة سياسية مستقرة ومؤسسات قوية. ففي السياقات الهشة التي تتسم بالانقسام المجتمعي، وضعف الدولة، وسيطرة الأجهزة الأمنية، تصبح الانتخابات آلية شكلية لا تعبر بالضرورة عن الإرادة الشعبية. ففي سوريا واليمن مثلاً، أدت الحروب والانقسامات الأهلية إلى انهيار البنية المؤسسية للدولة، واستحالة إجراء انتخابات شفافة في ظل القيود الأمنية والاستهداف الواسع للناخبين والمرشحين.

أما في تونس، فعلى الرغم من نجاحها النسبي في تنظيم انتخابات حرة، فإن التجربة واجهت هشاشة مزمنة في النظام الحزبي وصعوبة تشكيل أغلبية برلمانية مستقرة، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أضعفت الثقة في الديمقراطية الناشئة.

وعليه يمكن القول إن الانتخابات في البيئات الهشة لا يمكن أن تكون خطوة منفصلة عن عملية إصلاح شاملة تشمل إعادة بناء المؤسسات، وضمان استقلال القضاء، وإطلاق حوار وطني جامع يرسخ أسس المشاركة والمساءلة. ومن هذا المنظور، تبدو التجربة السورية منقوصة الأركان؛ إذ جرت الانتخابات كحل مؤقت لتثبيت شرعية السلطة القائمة أكثر من كونها مدخلاً لتحول ديمقراطي فعلي، ما يجعلها استجابة ظرفية للأزمة لا مشروعاً للإصلاح السياسي الحقيقي.

ثالثاً: التحديات والآفاق المستقبلية للنظام الانتخابي السوري

1- التحديات العملية والسياسية

أ- النزوح والتهجير وأثرهما على عدالة التمثيل

يمثل النزوح والتهجير القسري أحد أبرز العوامل التي قوّضت العدالة التمثيلية في النظام الانتخابي السوري، إذ فقدت البلاد منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011 جزءاً ضخماً من كتلتها السكانية القادرة على المشاركة السياسية. فالملايين من السوريين أصبحوا بين نازح داخلي ولاجئ خارجي، فيما لم تنشئ الدولة آلية قانونية أو إدارية قادرة على استيعاب هذا الخلل الديموغرافي في العملية الانتخابية. وقد ترتب على ذلك أن بعض المناطق التي ظلت تحت سيطرة الحكومة تتمتع بتمثيل يفوق وزنها السكاني الفعلي، في حين غابت مناطق واسعة من الشمال الشرقي والشمال الغربي عن أي تمثيل فعلي بسبب فقدان سكانها أو استحالة تنظيم الانتخابات فيها.

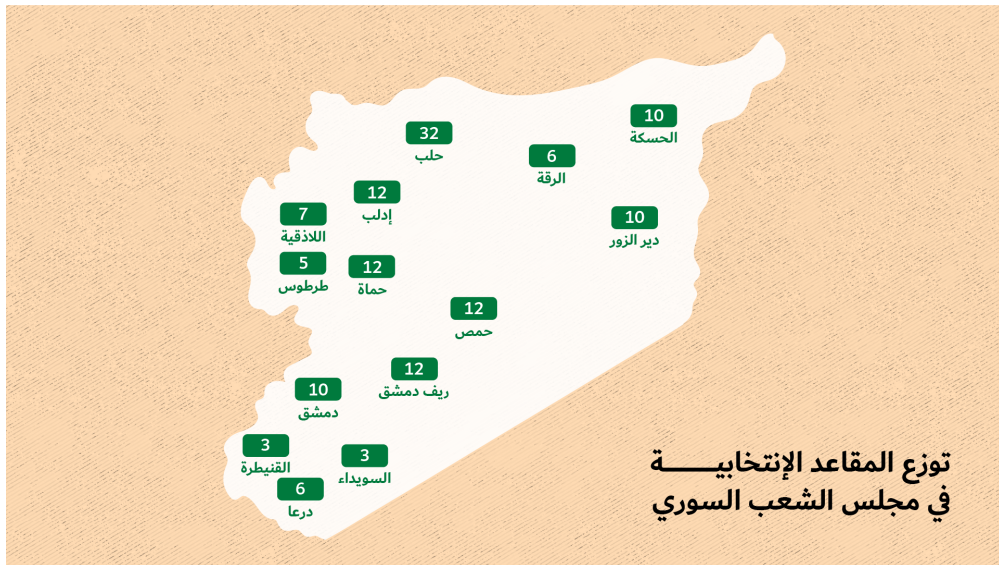
إن هذه المفارقة خلقت اختلالاً واضحاً في قيمة الصوت الانتخابي، بحيث بات الناخب في المناطق الموالية يمتلك وزناً انتخابياً مضاعفاً مقارنة بنظيره في المناطق المهجرة أو الخارجة عن السيطرة الحكومية. فعلى سبيل المثال، المقعد النيابي في مدينة مثل اللاذقية قد يُحسم بعدد محدود من الأصوات المتبقية من السكان المحليين، بينما لا يُتاح لأي من النازحين من الرقة أو إدلب ممارسة حقهم الانتخابي أو تمثيلهم عبر آلية بديلة. هذا الوضع لا يمثل فقط انحرافاً عن مبدأ العدالة الانتخابية، بل يعكس أيضاً انكماش العملية السياسية إلى نطاق جغرافي ضيق تُدار فيه الانتخابات بمعايير ولاء سياسي أكثر من كونها ممارسة وطنية شاملة.

وقد حاولت الحكومة تبرير هذا الخلل بحجة فقدان وثائق الهوية وصعوبة إعداد قوائم ناخبين دقيقة في ظل انقطاع السجلات المدنية، غير أن هذا التبرير لم يُقنع المراقبين، إذ إن غياب خطة بديلة لتمكين المهجرين من التصويت يعني فعلياً استبعاد شريحة كبرى من المواطنين من المشهد السياسي. وهكذا يمكن القول إن الآلية الانتخابية الحالية لا تُصلح الاختلال الديموغرافي الناجم عن الحرب، بل

تُكرّسه من خلال قصر المشاركة على مناطق محدودة وحرمان ملايين السوريين من ممارسة حقهم في التمثيل السياسي.

ب- التوزيع الجغرافي للمقاعد وضعف المشاركة الفعلية

تتضح هشاشة العدالة الانتخابية السورية أيضاً من خلال التفاوت الحاد في التوزيع الجغرافي للمقاعد البرلمانية. فالنظام القائم يمنح بعض المحافظات تمثيلاً يفوق وزنها الديموغرافي الفعلي، بينما يُهمّش محافظات أخرى ذات كثافة سكانية عالية أو مساهمة تاريخية بارزة في الحياة السياسية. فمحافظة دمشق، على سبيل المثال، تحظى بعدد من المقاعد أقل عدداً مما تحوزه محافظة ريف دمشق وعلى نفس السوية ما يُمنح لمحافظة الحسكة، رغم الفوارق السكانية الكبيرة بين هذه المناطق. وبمعنى آخر، فإن الكتلة التصويتية المطلوبة لكسب مقعد نيابي في اللاذقية تقلّ عن ثلث ما يحتاجه المرشح في درعا أو دير الزور، وهو ما يتنافى مع مبدأ المساواة في التصويت المعتمد في المعايير الدولية للانتخابات النزيهة.



هذا التفاوت العددي في توزيع المقاعد لا ينعكس فقط على بنية البرلمان، بل يؤثر كذلك على شعور المواطنين بالتمثيل والجدوى من المشاركة. فالناخب في المناطق المهمّشة يدرك مسبقاً أن صوته لا يملك القيمة نفسها التي يملكها في مناطق

أخرى، ما يولّد إحباطاً عاماً ويضعف نسب الإقبال على التصويت. وإلى جانب هذه المفارقات، فإن النظام الانتخابي السوري يعتمد أسلوب التصويت الكتلي غير المباشر، حيث يُطلب من الناخب اختيار عدد من المرشحين يساوي عدد مقاعد دائرته، وهو ما يعقّد العملية ويحدّ من فرص المنافسة الفردية.

وقد أدّى هذا الهيكل الانتخابي المغلق إلى تراجع ملحوظ في نسب المشاركة، سواء داخل مناطق سيطرة النظام أو في صفوف السوريين المقيمين في الخارج. فالكثير من المواطنين امتنعوا عن المشاركة لقناعتهم بأن الانتخابات لا تعبّر عنهم، بل تُستخدم لتأكيد شرعية قائمة لا لتجديدها. كما أُجّلت الانتخابات في مناطق عدة مثل دير الزور والسويداء وشمال شرق البلاد، ما أدى إلى ترك عشرات المقاعد شاغرة في البرلمان، وهو ما انعكس سلباً على مصداقية العملية الانتخابية ككل، إذ بدت الانتخابات عملية شكلية تُدار في نطاق ضيق ولا تعبّر عن الإرادة الوطنية الجامعة.

ج- محدودية التعددية الحزبية وتأثيرها على المخرجات الانتخابية

تعاني البيئة الحزبية في سوريا من ضعف مزمن جعلها غير قادرة على إنتاج تنافس سياسي حقيقي. فالمشهد الحزبي يتسم بتشتت تنظيمي وانعدام الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها، ما أدى إلى غياب البدائل السياسية الفاعلة عن الساحة الانتخابية. وقد احتكرت قائمة الوحدة الوطنية، المدعومة من حزب البعث الحاكم، أغلب المقاعد البرلمانية في جميع الانتخابات التي أعقبت عام 2012، في حين بقيت القوى السياسية الأخرى عاجزة عن خوض المنافسة بفعالية بسبب القيود القانونية والإدارية المفروضة عليها.

ومن خلال آلية التصويت الكتلي، تحوّل النظام الانتخابي إلى أداة لتكريس هيمنة الحزب الحاكم، حيث تُمنح الكتلة التي تحصل على الأغلبية البسيطة من الأصوات جميع مقاعد الدائرة، مما يقضي على أي فرصة لتوزيع المقاعد بشكل نسبي يعكس تنوع المجتمع السياسي. بهذا، ظلت المعارضة الشكلية – سواء داخل الأحزاب المرخصة أو في الأوساط المستقلة – بلا تمثيل يُذكر داخل البرلمان،

وأصبح التعدد الحزبي في سوريا أقرب إلى مظهر خارجي منه إلى ممارسة سياسية حقيقية.

إلى جانب غياب التنافس الحزبي، يتسم التمثيل البرلماني السوري بضعف واضح في تمثيل المرأة والأقليات الدينية والإثنية. فعدد النائبات والنواب المنتمين إلى الأقليات لا يتناسب مطلقاً مع حجمهم الديموغرافي في المجتمع، ما يعكس غياب سياسات تمكينية فعّالة مثل نظام الحصص (الكوتا) أو القوانين الخاصة بالمساواة في الترشح والانتخاب. هذه المحدودية في التعددية تؤدي إلى برلمان متجانس فكرياً واجتماعياً، يفتقر إلى التنوع الضروري لإنتاج تشريعات تمثل جميع فئات المجتمع³⁹.

إن هذا الواقع يبيّن أن العملية الانتخابية في سوريا ليست مجرد انعكاس للقيود الأمنية والسياسية، بل هي نتيجة تراكمية لبنية حزبية مغلقة لا تسمح بالتداول أو التجديد. فغياب المنافسة الحقيقية والتعددية الفاعلة يُفقد الانتخابات معناها الديمقراطي، ويجعلها أداة لإعادة إنتاج السلطة أكثر من كونها وسيلة لتداولها.

2- الثغرات البنيوية في التجربة السورية مقارنة بالنموذج الأميركي

أ. غياب المراقبة والشفافية

تُعدّ مسألة الشفافية أحد أبرز الإشكاليات البنيوية التي تضعف شرعية الانتخابات السورية وتثير الشكوك حول نزاهتها. إذ تُجرى العملية الانتخابية في بيئة مغلقة تفتقر إلى أي شكل فعّال من الرقابة المستقلة، سواء من جهات محلية أو منظمات دولية. فمراحل الاقتراع كافة – من تسجيل المرشحين مروراً بعملية التصويت ووصولاً إلى إعلان النتائج النهائية – تتم داخل دوائر إدارية خاضعة بالكامل للسلطة التنفيذية، دون تمكين الأطراف المتنافسة أو المراقبين من الاطلاع

³⁹ "First Results for Syria's New Parliament Show Low Share for Minorities, Women." Reuters, 6 Oct. 2025, www.reuters.com/world/middle-east/first-results-syrias-new-parliament-show-low-share-minorities-women-2025-10-06/#:~:text=Six%20new%20lawmakers%20are%20women%2C,sect%20to%20which%20Assad%20belongs.

على سير الإجراءات. كما لا يُسمح عادة للمنظمات المدنية أو الإعلام المستقل بتغطية عمليات الفرز أو مراجعة سجلات التصويت، الأمر الذي يجعل النتائج النهائية أقرب إلى إعلان رسمي أحادي الجانب منها إلى حصيلة عملية انتخابية مفتوحة.

وتزداد هذه الإشكالية عمقاً بسبب محدودية الإطار الزمني المخصص لتلقي الطعون الانتخابية، إذ تمنح السلطات فترات قصيرة للغاية لا تسمح بمراجعة حقيقية للنتائج أو فحص الأخطاء المحتملة في العدّ أو التسجيل. كذلك فإنّ لجان الطعون ذاتها تخضع لإشراف حكومي مباشر، ما يفقدها الحياد المطلوب. وإلى جانب ذلك، فإن آلية اختيار الناخبين في "المجمعات الانتخابية" السورية تخضع لمعايير سياسية وأمنية صارمة، بحيث يتم انتقاء معظمهم من الشخصيات المقربة من السلطة أو ذات الانتماء الحزبي الموالي، مما يجعل العملية الانتخابية مغلقة على جمهور محدود من المؤيدين.

إن غياب المراقبة الفعلية في الانتخابات السورية يقوّض الأساس الذي تقوم عليه أي عملية ديمقراطية، وهو مبدأ الشفافية والمساءلة العامة. فبينما تقوم التجارب الانتخابية المتقدمة على إشراك الأحزاب السياسية والمنظمات الرقابية المستقلة والهيئات القضائية في الإشراف والتدقيق، تظلّ التجربة السورية محصورة ضمن إطار سلطوي يفتقر إلى آليات الكشف والمحاسبة. وبهذا تتحول الانتخابات من وسيلة لتداول السلطة إلى أداة لإعادة إنتاجها في إطار مغلق لا يسمح بتصحيح الأخطاء أو ضمان سلامة الإرادة الشعبية.

ب. ضعف استقلال القضاء والهيئات المشرفة

يشكّل غياب الاستقلال المؤسسي للقضاء والهيئات الانتخابية أحد العوائق الكبرى أمام بناء منظومة انتخابية نزيهة في سوريا. فالقضاء الذي يُفترض أن يكون الضامن الأول لحقوق الناخبين والمرشحين، يخضع فعلياً لإشراف السلطة التنفيذية من حيث التعيين والمساءلة، ما يفقده القدرة على ممارسة الرقابة الموضوعية على العملية الانتخابية. فاللجان القضائية والإدارية التي تُكَلَّف بالإشراف على الانتخابات

تُعيّن بقرارات حكومية، وغالباً ما تضمّ أعضاءً من موظفي الدولة أو من ذوي الانتماءات السياسية المعروفة بولائها للنظام، وهو ما يجعل الحياد المؤسسي أمراً نظرياً لا فعلياً.

هذا التبعية البنيوية تؤدي إلى نتيجة مباشرة تتمثل في غياب الثقة الشعبية بالمنظومة الانتخابية برمتها. فالمواطن يدرك أن الجهة التي تشرف على التصويت هي نفسها التي تصدر النتائج وتفصل في النزاعات، ما يفقد العملية توازنها. كما أنّ القوانين السورية الحالية لا تتضمن نصوصاً جزائية واضحة تجرّم التلاعب بالاقتراع أو تحاسب المسؤولين عن تزوير النتائج، الأمر الذي يجعل كل الانتهاكات الانتخابية بلا عواقب قانونية ملموسة.

على النقيض من ذلك، فإن النماذج الانتخابية المستقرة تُخضع العملية الانتخابية إلى منظومة مؤسسية متكاملة تتضمن لجناً قضائية مستقلة ومحاكم مختصة بالطعون الانتخابية وآليات شفافة للمراجعة والتدقيق. أما في الحالة السورية، فإن غياب هذه الضمانات يجعل كل خطوة من خطوات الانتخابات مشوبة بالشكوك، من قبول الترشيحات إلى إعلان النتائج النهائية، وهو ما يفرغ العملية من مضمونها الديمقراطي ويحيلها إلى إجراء شكلي لتأكيد استمرارية النظام القائم.

ج. هشاشة الضمانات الدستورية لحرية الترشح والاقتراع

تعاني القوانين الانتخابية السورية من ضعف واضح في الضمانات الدستورية التي تكفل حرية الترشح والاقتراع، إذ لا توفر النصوص القائمة حماية كافية للأفراد الراغبين في خوض العملية الانتخابية أو للمواطنين الراغبين في ممارسة حقهم في التصويت بحرية. فالإجراءات الإدارية والأمنية التي تسبق عملية الترشح تشكل عقبة حقيقية أمام المشاركة السياسية، حيث يُشترط الحصول على موافقات أمنية ويُمارس ضغط مباشر أو غير مباشر على المعارضين والمستقلين لمنعهم من الترشح أو الحدّ من نشاطهم السياسي. كما تُستخدم أدوات البيروقراطية – مثل رفض تسجيل بعض القوائم أو الطعن في أهلية المرشحين – كوسيلة لإقصاء المنافسين قبل بدء الاقتراع.

أما من الناحية الدستورية، فإن النصوص القائمة لا تتضمن ضمانات فعّالة تمنع إساءة استخدام السلطة أو توظيف الأجهزة الأمنية في التأثير على نتائج الانتخابات. فغياب مواد واضحة تُجرّم الترهيب السياسي أو الضغط الانتخابي يترك الباب مفتوحاً أمام تدخلات مباشرة تعيق الإرادة الحرة للناخبين. ونتيجة لذلك، فإن معظم الأحكام المتعلقة بالمساواة في التمثيل أو مشاركة العمال والفلاحين أو تعزيز دور المرأة، تظلّ حبيسة النصوص دون ترجمة حقيقية على أرض الواقع.

إنّ هشاشة هذه الضمانات تجعل العملية الانتخابية في سوريا أقرب إلى ممارسة رمزية منها إلى ممارسة سياسية ديمقراطية، حيث يُسمح بالمشاركة الشكلية دون أن تُتاح المنافسة الحقيقية أو حرية الاختيار. فكلما ضاق الهامش الديمقراطي، ازدادت احتمالات الانزلاق نحو إعادة إنتاج السلطوية تحت غطاء انتخابي. ومن ثم لا يمكن الحديث عن إصلاح انتخابي حقيقي ما لم يتم تعزيز الضمانات الدستورية والقانونية التي تحمي حرية الترشح والاقتراع وتضمن حياد المؤسسات المشرفة على العملية الانتخابية.

3- آفاق الإصلاح وإعادة بناء الشرعية التمثيلية

أ. الإصلاحات القانونية والمؤسسية المقترحة

يُجمع الباحثون والمراقبون على أن مدخل الإصلاح الحقيقي للنظام الانتخابي السوري يبدأ من إعادة هيكلة الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للعملية الانتخابية. فالقوانين الحالية لم تعد قادرة على الاستجابة للتحوّلات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية التي أفرزتها سنوات الثورة، كما أنها تفتقر إلى الضمانات الكفيلة بتحقيق العدالة والمساواة في التمثيل. ومن ثم فإن الإصلاح الشامل ينبغي أن ينطلق من مراجعة دقيقة لقانون الانتخابات بما يضمن مواءمته مع الواقع الراهن، سواء من حيث إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفق معايير سكانية عادلة أو من حيث توحيد نظام احتساب المقاعد بما يحقق المساواة في قيمة الصوت الانتخابي بين مختلف المحافظات.

كذلك يُعدّ تعزيز استقلالية اللجنة العليا للانتخابات خطوة أساسية نحو بناء ثقة حقيقية في العملية الانتخابية. إذ لا يمكن تحقيق الشفافية ما دامت السلطة التنفيذية تحتفظ بسيطرة شبه مطلقة على تشكيل اللجان الانتخابية والإشراف على مراحل الاقتراع. ومن ثم يُقترح اعتماد آلية تعيين جديدة لأعضاء اللجنة تقوم على الترشيح من جهات قضائية ومجتمعية مستقلة، مع منح اللجنة صلاحيات تنفيذية وإدارية واسعة تُمكنها من إدارة الانتخابات دون تدخل سياسي مباشر. كما يُستحسن سنّ تشريعات واضحة تُتيح للمنظمات المدنية والرقابية المحلية والدولية مراقبة سير الانتخابات والإشراف على عمليات العدّ والفرز، بما يعزّز مبدأ الشفافية والمساءلة.

ويُضاف إلى ذلك ضرورة تبني ضوابط تشريعية لضمان تمثيل الفئات المهمشة من نساء وشباب وذوي إعاقة، وذلك عبر فرض نظام "الكوتا الإلزامية" بنسب محددة تضمن لهم حضوراً فعلياً في المجالس المنتخبة. كما ينبغي أن يتضمن الإصلاح القادم نصوصاً صريحة تُجرّم العنف الانتخابي وتكفل حق الطعن في النتائج وحق إعادة الفرز بإشراف قضائي مستقل. فهذه الإجراءات لا تمثل فقط ضمانات قانونية، بل تعدّ شرطاً جوهرياً لاستعادة ثقة المواطن السوري في صناديق الاقتراع كوسيلة شرعية لتداول السلطة.

ب. تمكين الشباب والنساء والمهجرين من المشاركة السياسية

لا يمكن الحديث عن إعادة بناء الشرعية التمثيلية في سوريا دون توسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل الفئات التي أقصيت أو همّشت خلال العقود الماضية. وتأتي في مقدمة هذه الفئات الشباب والنساء والمهجرون، إذ يمثل إشراكهم في العملية السياسية أحد المعايير الأساسية لأي نظام ديمقراطي يسعى إلى تجديد ذاته. فالحرب أدت إلى تغيير عميق في البنية السكانية والاجتماعية، ما يستدعي إيجاد آليات جديدة لضمان تمثيل أكثر عدلاً لهذه الشرائح.

فعلى صعيد المهجرين واللاجئين، تبرز الحاجة إلى استحداث دوائر انتخابية خاصة بهم أو فتح مراكز اقتراع في دول اللجوء، بما يسمح لهم بالمشاركة الفعلية في اختيار ممثليهم، خاصة أنهم يشكّلون شريحة سكانية واسعة تتجاوز ثلث الشعب

السوري. هذه الخطوة لا تُعد فقط إجراءً فنياً، بل تمثل اعترافاً سياسياً بوجودهم كجزء من الكيان الوطني يجب أن يُعبّر عن إرادتهم في مؤسسات الدولة.

أما فيما يتعلق بالمرأة، فإن ضعف تمثيلها في البرلمان الحالي – حيث لا تتجاوز نسبة النائبات 5% من إجمالي المقاعد – يكشف عن خلل هيكلي في النظام السياسي لا يمكن إصلاحه إلا عبر تبني كوتا إلزامية تضمن نسبة دنيا لا تقل عن 25% في المجالس المنتخبة. كما ينبغي سنّ برامج دعم وتمكين سياسي للنساء، تشمل تدريبهن على خوض الحملات الانتخابية، وضمان حمايتهن من التهديد أو التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

وفيما يخص الشباب، فإن مشاركتهم لا تزال محدودة نتيجة القيود القانونية والاقتصادية والسياسية التي تمنعهم من الترشح أو العمل الحزبي الفعّال. لذا يُستحسن تخفيض سن الترشح إلى 21 سنة، وإطلاق مبادرات تشجع على إشراكهم في الإدارة المحلية والعمل السياسي. كما يجب أن ترافق هذه الإصلاحات حملات توعية انتخابية تستهدف تسجيل الناخبين الجدد وتعزيز فهمهم لأهمية المشاركة السياسية في إعادة بناء الدولة.

إن تمكين هذه الفئات الثلاث – الشباب، النساء، والمهجرين – لا يعد مجرد إجراء تصحيحي، بل هو إعادة تعريف لمفهوم المواطنة السياسية في سوريا ما بعد الثورة، بحيث يصبح التمثيل السياسي أداة لإعادة دمج المجتمع الوطني في مؤسساته، لا وسيلة لتكريس الانقسام أو الاحتكار السياسي.

ج. نحو مقاربة متوازنة بين الخصوصية السورية والمعايير الدولية

إن التحدي الأكبر في إصلاح النظام الانتخابي السوري يتمثل في البحث عن توازن دقيق بين متطلبات الأمن والاستقرار الوطني من جهة، وبين المبادئ الديمقراطية والمعايير الدولية من جهة أخرى. فالوضع السوري الراهن، بكل ما يحمله من هشاشة مؤسسية وانقسامات سياسية، لا يسمح بتطبيق نموذج ديمقراطي كامل على النمط الغربي، لكنه في الوقت ذاته لا يمكن أن يظل حبيس المنظومة السلطوية القديمة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقاربة تدريجية مرنة تراعي

خصوصية المرحلة الانتقالية دون المساس بجوهر الحق الديمقراطي في المشاركة والتمثيل.

يمكن لهذه المقاربة أن تبدأ بتبني نظام انتخابي مختلط يجمع بين التمثيل النسبي للأحزاب على المستوى الوطني والتمثيل الفردي على مستوى الدوائر المحلية، بما يحقق التوازن بين الشمولية السياسية والاستقرار الإداري. كما ينبغي أن تُدار العملية الانتخابية تحت إشراف دولي جزئي، يضمن النزاهة دون المساس بالسيادة الوطنية، وذلك من خلال إشراك منظمات حقوقية وهيئات إعلامية مستقلة في المراقبة والتدقيق.

كذلك يتطلب الأمر إصلاحات دستورية تضمن استقلال القضاء الانتخابي وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية، بما يمنع احتكار السلطة ويؤسس لتعددية حقيقية. فاستعادة الشرعية التمثيلية لا تتحقق بمجرد إجراء انتخابات، بل بخلق بيئة سياسية تحترم حقوق الإنسان وتضمن المساواة والمساءلة.

وبهذا فإن إعادة بناء النظام الانتخابي في سوريا يجب ألا تُختزل في الجانب الإجرائي، بل أن تُفهم كجزء من عملية وطنية شاملة لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة من المشاركة والشفافية. ومن دون هذا التكامل بين الخصوصية السورية والمعايير الدولية، ستبقى الانتخابات مجرد طقس شكلي لا يعبر عن الإرادة الشعبية، ولن يتحقق الانتقال من الشرعية الشكلية إلى الشرعية الحقيقية القائمة على رضا المواطنين وتمثيلهم الفعلي.

الخاتمة

بعد استعراضٍ شاملٍ للبنية النظرية والتشريعية للنظام الانتخابي السوري، ومقارنته بالنموذج الأمريكي القائم على فكرة المجمعات الانتخابية، يمكن القول إن إعادة بناء التمثيل السياسي في سوريا تمثل إحدى أكثر القضايا تعقيداً في مرحلة ما بعد الثورة، نظراً لتداخل الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية والإنسانية فيها. فالانتخابات في السياق السوري لا تُعد مجرد إجراءٍ شكلي لإنتاج سلطةٍ تشريعية، بل هي اختبارٌ لقدرة الدولة على إعادة تأسيس شرعيتها عبر أدواتٍ ديمقراطية في بيئةٍ من الانقسام، والنزوح، وانعدام الثقة بالمؤسسات.

لقد أوضح البحث أن النظام الانتخابي السوري، في صورته الراهنة، ما زال يخضع لمنطق الضبط السلطوي أكثر من خضوعه لمنطق التمثيل الشعبي. فالتشريعات النازمة للعملية الانتخابية، رغم ما شهدته من تحديثات شكلية، تفتقر إلى مقومات العدالة والمساواة في الصوت، كما أن آليات الإشراف والمراقبة لا تزال تابعة للسلطة التنفيذية، الأمر الذي يحدّ من استقلال العملية ويجعلها أقرب إلى إعادة إنتاج البنية السياسية القائمة بدل تجديدها. كما بيّن التحليل أن فكرة "المجمعات الانتخابية" التي تبنتها الدولة جاءت كحلٍّ مؤقت لمعالجة أزمة النزوح والتهجير، إلا أن تطبيقها في سياقٍ أحادي السلطة أفقدها معناها الديمقراطي، وحولها إلى آليةٍ لتعويض الغياب الجغرافي لا لتعميق التمثيل الوطني.

وفي المقابل، أظهر النموذج الأمريكي – رغم اختلاف السياقين جذرياً – أن فكرة التمثيل غير المباشر قد تتجح حين تُصاغ ضمن منظومةٍ مؤسسيةٍ متكاملة، تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، والرقابة المتبادلة، وضمان استقلال القضاء، وحرية المجتمع المدني. أما في الحالة السورية، فإن غياب هذه الضمانات البنوية جعل من التجربة الانتخابية تجربة شكلية محدودة الأثر، تفتقر إلى الشفافية والمساءلة.

كما أظهرت المقارنة مع تجارب دول "الربيع العربي" أن الانتخابات في البيئات الهشة لا تؤدي بالضرورة إلى تحولٍ ديمقراطي، ما لم تُرفق بإصلاحاتٍ

مؤسسية ودستورية شاملة تعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. ومن ثم فإن أي إصلاح حقيقي للنظام الانتخابي السوري لا بد أن يبدأ من إعادة بناء الإطار القانوني للانتخابات على أسس العدالة والمساواة، مع ضمان استقلال اللجنة العليا للانتخابات، وإتاحة الرقابة الدولية، وتمكين الفئات المهمشة من المشاركة الفاعلة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن إعادة بناء الشرعية التمثيلية في سوريا لن تتحقق من خلال تعديل تقني في آليات التصويت فحسب، بل من خلال مشروع وطني متكامل لإعادة الثقة بين الدولة والمواطن. فالإصلاح الانتخابي ينبغي أن يُفهم بوصفه جزءاً من عملية أوسع لإعادة بناء الدولة على أسس المشاركة، والشفافية، والمساءلة، بحيث يُعاد تعريف السلطة لا بوصفها امتيازاً مغلقاً، بل عقدًا اجتماعيًا جديدًا يقوم على الإرادة الشعبية الحقيقية. إن بلوغ هذه الغاية يتطلب مساراً تدريجياً متوازناً بين الخصوصية السورية والمعايير الدولية، يؤسس لنظام تمثيلي قادرٍ على استيعاب التنوع، وتحقيق الاستقرار، وإعادة إدماج المجتمع في مؤسساته ضمن إطارٍ من الشرعية المستدامة.

1. "Arguments against the Electoral College - NowComment." NowComment, 2016, nowcomment.com/documents/65947#:~:text=Opponents%20of%20the%20Electoral%20College,.
2. "Compare Data on Parliaments | IPU Parline: Global Data on National Parliaments." IPU Parline: Global Data on National Parliaments, 8 Sept. 2023, data.ipu.org/compare/?field=electoral_subsystem&structure=any__lower_chamber.
3. "Difference between First Past the Post (FPTP) and Proportional Representation (PR) - Tpoint Tech." Wwww.tpointtech.com, 2024, www.tpointtech.com/difference-between-first-past-the-post-fptp-and-proportional-representation-pr.
4. "Egypt and Tunisia: Democratic Transitions and the Problem of Power." Wilson Center, 18 Apr. 2014, www.wilsoncenter.org/article/egypt-and-tunisia-democratic-transitions-and-the-problem-of-power.
5. "Elections Evaluation Report." UNDP, 2025, www.undp.org/yemen/publications/elections-evaluation-report.
6. "Elections in Wartime: The Syrian People's Council (2016-2020) - Ziad Awad and Agnès Favier." Readkong.com, 2016, www.readkong.com/page/elections-in-wartime-the-syrian-people-s-council-6999530.
7. "Electoral College Fast Facts | US House of Representatives: History, Art & Archives." @USHouseHistory, 2020, history.house.gov/Institution/Electoral-College/Electoral-College/.
8. "Electoral College History." National Archives, 18 Nov. 2019, www.archives.gov/electoral-college/history.
9. "Electoral Systems Affect Legitimacy Gaps and Affective Polarization." New America, 2019, www.newamerica.org/political-reform/reports/electoral-systems-affect-legitimacy-gaps-and-affective-polarization/.
10. "First Results for Syria's New Parliament Show Low Share for Minorities, Women." Reuters, 6 Oct. 2025, www.reuters.com/world/middle-east/first-results-syrias-new-parliament-show-low-share-minorities-women-2025-10-06/#:~:text=Six%20new%20lawmakers%20are%20women%2C,sect%20to%20which%20Assad%20belongs.
11. "Majoritarian versus Proportional Representation Voting - Economics for Inclusive Prosperity." Economics for Inclusive Prosperity, 2021, econfp.org/policy-briefs/majoritarian-versus-proportional-representation-voting/#:~:text=The%20main%20alternative%20to%20a,the%20seats%20in%20the%20legislature.
12. "Overview —." Aceproject.org, 2019, aceproject.org/ace-en/topics/es/introduction/es10#:~:text=The%20term%20%E2%80%9CElectoral%20systems%E2%80%9D%20is,hold%20the%20positions%20in%20dispute.
13. "Parliamentary Elections in Post-Assad Syria | International Crisis Group." Crisisgroup.org, 6 Oct. 2025, www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/syria/parliamentary-elections-post-assad-syria.

14. "Parliamentary Elections in Post-Assad Syria | International Crisis Group." Crisisgroup.org, 6 Oct. 2025, www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/syria/parliamentary-elections-post-assad-syria.
15. "Polls Apart: NZ and Germany Interpret MMP Quite Differently." Nzinitiative.org.nz, 2023, www.nzinitiative.org.nz/reports-and-media/opinion/polls-apart-nz-and-germany-interpret-mmp-quite-differently/.
16. "Syria's Transitional Election." Council on Foreign Relations, 7 Oct. 2025, www.cfr.org/article/syrias-transitional-election.
17. "Syrian Arab Republic | UNHCR." UNHCR, 6 Oct. 2025, www.unhcr.org/where-we-work/countries/syrian-arab-republic.
18. "Syrian Electors Cast Ballots in Indirect Vote for First Post-Assad Parliament." Reuters, 4 Oct. 2025, www.reuters.com/world/middle-east/syrian-electors-cast-ballots-indirect-vote-first-post-assad-parliament-2025-10-04/.
19. "Towards Syria's People's Assembly Elections: Striking a Trade-off between Aspirations and Constraints | ISPI." ISPI, 4 Oct. 2025, www.ispionline.it/en/publication/towards-syrias-peoples-assembly-elections-striking-a-trade-off-between-aspirations-and-constraints-218379.
20. "Towards Syria's People's Assembly Elections: Striking a Trade-off between Aspirations and Constraints | ISPI." ISPI, 4 Oct. 2025, www.ispionline.it/en/publication/towards-syrias-peoples-assembly-elections-striking-a-trade-off-between-aspirations-and-constraints-218379.
21. 2011 Tunisian Constituent Assembly election, From Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/2011_Tunisian_Constituent_Assembly_election
22. British Columbia Citizens' Assembly on Electoral Reform 4th Weekend : Session 1 (Saturday morning), Proportional Representation (PR-List) Systems, Weekend 4 : Session 1, p1-8.
23. British Columbia Citizens' Assembly on Electoral Reform 4th Weekend : Session 1 (Saturday morning), Proportional Representation (PR-List) Systems, Weekend 4 : Session 1, p1-8.
24. Cox, Gary W., et al. Mixed-Member Electoral Systems in Constitutional Context: Taiwan, Japan, and Beyond. University of Michigan Press, 2016. Project MUSE, <https://dx.doi.org/10.1353/book.52095>.
25. Dagres, Holly. "Syrian Elections Are Decided before Election Day." Atlantic Council, 25 July 2024, www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/syrian-peoples-assembly-elections-parliament-4/.
26. D'Hondt method, From Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/D%27Hondt_method
27. <https://learningpartnership.org/sites/default/files/resources/pdfs/Syria-Constitution-2012-Arabic-1.pdf>
28. Hume, Tim. "Syria Counts Votes after Indirect Election for First Post-Assad Parliament." Al Jazeera, 5 Oct. 2025, www.aljazeera.com/news/2025/10/5/syrian-electors-vote-in-indirect-polls-for-first-post-assad-parliament.

29. Proportional representation, From Wikipedia:
https://en.wikipedia.org/wiki/Proportional_representation
30. Roberts, John. "20 Pros and Cons of First Past the Post." Prospluscons.com, 4 Oct. 2024, prospluscons.com/pros-and-cons-of-first-past-the-post/.
31. Roos, Dave. "Why Was the Electoral College Created? | HISTORY." HISTORY, 15 July 2019, www.history.com/articles/electoral-college-founding-fathers-constitutional-convention.
32. Ruba Ghanem, Towards Equal Citizenship: Advancing Policies Aligned with Women's Rights and Gender Equality in National and International Political Processes, IMPACT Research, Berlin, March 2023, P15.
33. Sainte-Laguë method, From Wikipedia:
https://en.wikipedia.org/wiki/Sainte-Lagu%C3%AB_method
34. Savita Pandey, The impact of electoral systems on democratic representation, International Journal of Applied Research 2024; 10(8): 203-207.
35. Syria: Understanding the Higher Judicial Committee for Elections' Inadequacy in Supervising Constitutional Obligations, Syrians For truth Justice, August 2022. https://stj-sy.org/wp-content/uploads/2022/08/Understanding-the-Higher-Judicial-Committee-for-Elections-Inadequacy-in-Supervising-Constitutional-Obligations_Edited-English.pdf
36. Timothy D. Sisk, Elections, Electoral Systems and Party Systems, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2017, p1-17.
37. Vivek. "First Past the Post vs. Proportional Representation: A Comparative Analysis." User's Blog, vajiramandravi, 27 Sept. 2024, vajiramandravi.com/current-affairs/first-past-the-post-vs-proportional-representation/.
38. Wayne, Stephen. "Electoral College | Definition, Map, History, Votes, & Facts." Encyclopedia Britannica, 20 July 1998, www.britannica.com/topic/electoral-college.
39. Webb, Paul David, and Roger Gibbins. "Election | History, Polls, Results, Date, & Facts." Encyclopedia Britannica, 26 July 1999, www.britannica.com/topic/election-political-science/Functions-of-elections